د. آرثر لويس

نظرية التنمية الاقتصادية

تقديم ومراجعة

د. سعاد درويش

الكتاب: نظرية التنمية الاقتصادية

الكاتب: د. آرثر لويس

تقديم ومراجعة: د. سعاد درويش

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

لويس، آرثر

نظرية التنمية الاقتصادية / د. آرثر لويس , تقديم ومراجعة: د. سعاد درويش – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٠٧ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٣ – ٠٥٤ – ٩٩١- ٩٧٧- ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢١٨٠٤ / ٢٠٢٠

نظرية التنمية الاقتصادية





مقدمة

بدأ التنظير للتنمية الاقتصادية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد تسارعت وتيرته بعد الحرب العالمية الثانية ومع بداية موجة التحرر الوطني وظهور مشكلة البلدان المُستقلة حديثًا، وقد كانت النظريات الأولى، وعلى مدى عقود نظريات برجوازية ينتجها أكاديميو البلدان المتقدمة ويصدّرونها للمستعمرات السابقة، وكانت بطبيعة الحال تنتمي في معظمها للخط الكمي اليميني، وكان أشهر النماذج التطبيقية لهذه النظريات هو نموذج هارود– دومار الذي كان بطبيعة الحال نموذجًا كمّيًا شديد التبسيط، يربط النمو مباشرةً بالادخار ومعامل رأس المال، والذي يتجسّد على مستوى السياسات والإستراتيجيات في استثمار في التصنيع ورأس المال الاجتماعي والبنية التحتية، ضمن سياسات تجارية تهدف لإحلال الواردات، وسياسات اقتصادية ديموغرافية تفضّل القطاع الحضري على القطاع الريفي.

ومع تطور محدود باتجاه الخط الكيفي منذ منتصف الستينيات مع تكشّف النتائج العملية البائسة لاتباع تلك النظريات والإستراتيجيات،لذلك اتسع أفق نظريات التنمية في الستينات، ليشمل مزيدًا من المتغيرات والأبعاد الكمية، كما تطورت لتأخذ بعضًا من البعد الكيفي الهيكلي في الاعتبار،ومن النظريات الشهيرة في التنمية الاقتصادية، تلك النظرية التي قدمعا آرثر لويس، وقبل أن نعرض لها يستحسن أن نقف على سيرته الذاتية.

سيرة المؤلف

ولد الاقتصادي الشهير "سير آرثر لويس" في سانت لوسيا– إحدى جزر الكاريبي وواحدة من جزر الهند الغربية – في ٢٣ يناير ١٩١٥ وكان والداه مدرسان هاجرا من آنتيجوا – من جزر الأنتيل –منذ ١٩٠٥ وتوفى والده عندما كان في السابعة مخلفا أرملة وخمسة أبناء تتراوح اعمارهم بين خمسة أعوام وسبعة عشر عاما،كان لويس وقتها في الرابعة عشر من عمره، واضطر إلى ترك المدرسة والتحق بالعمل ككاتب في الخدمة المدنية، وبعد ثلاثة أعوام تقدم لامتحان للحصول على منحة دراسية تقدمها الجامعات البريطانية، وفاز بالمنحه فسافر إلى لندن وحصّل على بكالوريوس في التجارة والمحاسبة، ثم واصل دراسته ليحصل في عام ١٩٣٨ على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، بدأ العمل في مشاكل الاقتصاد العالمي بناء على اقتراح فريدريك هايك، ثم رئيس قسم الاقتصاد في بورصة لندن، بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبحت المستعمرات السابقة مستقلة، بدأ لويس دراسته للتنمية الاقتصادية. لم يكن لويس يتعاطف مع الرأي القائل بأن الدول الفقيرة يجب أن تدار من قبل الديكتاتوريين حتى يتمكنوا من التطور.

وكان لويس محاضراً في جامعة لندن في الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٨، ثم أستاذ ستانلي جيفونز للاقتصاد السياسي في جامعة مانشستر من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨

كان نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٣

وأستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة برينستون من عام ١٩٦٣ حتى وفاته.في ١٥ يونيو ١٩٩١

الاقتصاد المزدوج

وقد اهتم لويس آرثر بشكل خاص بالتنمية الاقتصادية وله فيها نظرية محددة يعرضها هذا الكتاب، وله كتب ودراسات كثيرة تهتم باقتصاديات الدول الفقيرة، والمعرف أن ابن سانت لوسيا لم يتس أنه منحدر من بلد فقير، ويعرف أن اقتصاد بلده يحتوي على قطاعين، أحدهما "رأسمالي" صغير والآخر قطاع "تقليدي" كبير جدا (زراعي)..وقد لاحظ أن أرباب العمل في القطاع الرأسمالي يوظفون العمال لكسب المال. بينما أرباب العمل في القطاع التقليدي لا يحققون أقصى قدر من الربح لذلك يستأجرون عددا كبيرا من العمال بحيث تكون إنتاجيتهم منخفضة جدا.

ويرى لويس أن حل هذه الإشكالية يتمثل تحويل العمالة إلى تصنيع حيث تكون أكثر إنتاجية. فالرأسماليون ينقذون من أرباحهم ويستخدمون هذا التوفير للتوسع، مما يضيف إلى النمو. افترض لويس أن العمال في الزراعة لا يوفرون أي شيء، بحيث يكون المصدر الوحيد للادخار هو الرأسماليين في التصنيع.

استخدم لويس نموذجه لشرح نمط النمو في البلدان بشكل عام. هذه هي الطريقة التي أوضح بها النمو المقلوب على شكل حرف U وفقًا للدخل الفردي لبلد ما.. بالنسبة للبلدان الفقيرة جدا مثل بنجلاديش، فإن النمو بطيء لأن قطاع الصناعات التحويلية صغير أو غير موجود، ولا

يوجد مصدر كبير للادخار.. أما البلدان ذات الدخل المتوسط مثل كوريا وتايوان، فإن النمو مرتفع لأن قطاع الصناعات التحويلية ينمو ويسحب العمالة من الزراعة، حيث تعاني من نقص العمالة. بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع ذات قطاع الصناعات التحويلية الكبيرة، مثل الولايات المتحدة، فإن النمو أبطأ لأن المكاسب الناتجة عن تحويل العمالة من الزراعة تكاد تستغل كلها.

وقد جاءت هذه الفكرة على ذهن آرثر لويس وهو في الطائرة متجها من لندن إلى بانجوك لحضور مؤتمر اقتصادي نظمته تايلاند عن التنمية وكان ذلك في عام ١٩٥٤، فتحدث في المؤتمر عن مفهومه لما أسماه "الاقتصاد المزدوج" في بلد فقير.

هذه الفكرة بلورها آرثر لويس وعاد لها فيما بعد وصاغها في نظرية كانت محورا لأعماله التالية التي أكدت رسوخ إسمه كواحد من أهم علماء الاقتصاد في العالم، فمنحته بريطانيا الجنسية الإنجليزية، ثم منحته لقب سير، وفي عام ١٩٧٩، حصل على جائزة نوبل، وذلك تقديرا لأبحاثه الرائدة في التنمية الاقتصادية مع إيلاء اهتمامه الخاص بمشاكل البلدان النامية.

نظرية التنمية

ينتمي ابن مستعمرة سانت لوسيا إلى فريق من الاقتصاديين يهتم بالفقراء، ويهتم بالإنسان عموما، فيرى أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تتحقق فيها مستويات أعلى من التوظيف سواء في المدينة أوفي

القرى والأرياف، وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في السكان، ولا نعن هذا بالتوظيف أن يكون منتجا من الناحية الاقتصادية فحسب، بل أن يكون أيضا مرضيا للفرد حتى يزرع فيه روح الابداع والخلق والاستخدام الأكثر لوقت الفراغ. كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".

"كما أن التنمية الاقتصادية لها أبعاد واعتبارات تخرج عن كونها عبارة عن الاستثمار الاقتصادي الأمثل للدخل القومي من خلال برامج ومشاريع تسعى لتحقيق الرفاهية للمجتمع، إلى كونها عبارة عن استخدام الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المدربة والعمل على تنميتها لرفاهية كل قطاعات المجتمع مع الحفاظ على قيم المجتمع التاريخية والأخلاقية والسياسية.

وهناك تعريفات أكثر شمولية للتنمية الاقتصادية، منها أن "التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية بحتة، بل تشمل دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، كما تشمل أيضا تنمية الفرد لأنه تعتبر العصب الحقيقي للتنمية الاقتصادية" فالتنمية لا تصنع بالتقدم المادي فقط، بل لابد من التركيز على الجانب الاجتماعي وتحسين مستوى الأفراد. وهذا هو هدفها الأساسي الذي يكسبها جدواها ومبررها.

وفي كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية" تدور دراسته البحثية حول نمو الإنتاج الذي ينتجه كل فرد من السكان ولهذا فقد اهتم بنمو الإنتاج لا بتوزيعه، فهناك اختلافا بين الاثنين، فقد يتزايد الإنتاج ومع ذلك يزداد غالبية الشعب فقراً، ولم يهتم كثيرا بالاستهلاك، لأن الإنتاج قد يتضاعف في الوقت الذي يظل فيه الاستهلاك يتضاءل. ويشير إلى ثلاثة أسباب تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وهي النشاط الاقتصادى، والمعرفة المتزايدة رأس المال المتزايد. ويحدد مفهومه للنشاط الاقتصادي بأنه المجهود المبذول من أجل مضاعفة نتاج مجهود معين أو مورد معين، أو الإقلال من تكاليف إنتاجه أن النشاط الاقتصادي أمر لا بد منه من أجل توفير الاقتصاد ومعنى هذا ضرورة وجود محاولة، وبذل للجهد، وإلا فلن يكون هناك نمو والنمو هو الثمرة التي يحصل عليها الإنسان بشرط أن يبذل مجهودا، والنمو الاقتصادي يتطلب أيضا أن يعمل الناس بوحي من ضميرهم وهكذا نجد أن المسألة هنا ليست مسألة ساعات عمل أكثر بل أن يؤدي العامل أداء حسنا بقدر ما في طاقته، وأن يكون منظما من حيث البدء في العمل والوفاء بموعد الانتهاء منه، ولقد لوحظ أن وجود هذه الظاهرة في المجتمعات البدائية مرجعه عدم تعود الفرد هناك على ظروف العمل الجديد، وشروط هذا العمل أن الفرد هناك قد تعود على العمل في الحقل، بالسرعة التي اعتادها، وبدون وجود ساعة لأغرابه إذن في أن يتأخروا عن مواعيد المصنع بعد ذالك وبالمثل إذا كان أفراد المجتمع قد اعتادوا علاقات القربى في العمل، أو الاعتماد على المركز الاجتماعي فمن الصعب عليك أن تجبرهم على التزامات معينة.

ولا ينهي الكاتب فصوله قبل أن يتحدث عن استحباب التنمية الاقتصادية، فيقول أن للنمو الاقتصادي ثمنه، مثله في ذلك مثل أي شيء آخر ولو كان في الإمكان تحقيق النمو الاقتصادي دون متاعب ليدافع عنه الجميع وحبذوه. ولكن، نظرا لأن للنمو الاقتصادي عيوبه فان الناس يختلفون في تقديره.

ومن مزايا النمو إنه يتيح أمام الإنسان فرصا أكبر للاختيار، وليست الأمر قاصراً على كون النمو يحقق مزيدا من الثروة، وليست الثروة شرطا لتوافر السعادة، مثال هذا أن الولايات المتحدة غنية ومع ذلك فهي أكثر الدول قلقا وتوترا. والنمو الاقتصادي يحقق قسطا أوفر من الحرية. ونستطيع أن نلمس هذه الحقيقة إذا نحن قارنا بين وضع الإنسان البدائي وهو يواجه الطبيعة ووضع إنسان العصر الحديث.

والنمو الاقتصادي يوفر أيضا وقت فراغ نستطيع أن ننظم به أما في المرحلة البدائية فنحن مضطرون إلى بذل الجهد الشاق ومع ذلك لا نكاد نسد رمقنا. أما النمو الاقتصادي فيتيح لنا فرصة المناضلة بين مزيد من الفراغ أو مزيد من السلع، والواقع أننا نختار الاثنين ونريد الاستزادة منهما. كذلك يوفر مزيدا من الخدمات. ففي الأقطار الفقيرة نجد أن الزراعة تمتص ٦٠٪ أو ٧٠٪ من السكان، أما في البلدان الغنية فإنها لا تستوعب أكثر من ١٢٪ أو ١٥٪، ويكفى هذا العدد لتوفير الغذاء المطلوب، من أجل هذا تستطيع الدول الغنية أن تجند النسبة الباقية من السكان في خدمات أخرى فتجعل منهم الأطباء، والمدرسين والموسيقيين وغير ذلك، وهناك أوجه نشاط كثيرة كالفن والموسيقى والفلسفة لا يمكن الاستمتاع بها إلا إذا كان هناك نمو

اقتصادى وكان البلد من الغنى بحيث يستطيع أن يوفر عددا من مواطنيه لهذه الأشياء.

وقد تستفيد النساء من النمو الاقتصادي أكثر مما يستفيد الرجال، ذلك لأنه يؤثر على وضع المرأة، فهي في البلدان المتخلفة عبء على الرجل، وهي تنفق اليوم كله في أداء أشياء يمكن انجازها اليوم بالوسائل الحديثة، غير أن النمو الاقتصادي يحررها ويتيح لها فرصة النضج والاكتمال والاستمتاع بحقوقها ككائن بشري.

ولكن لو كان النمو الاقتصادي عبارة عن مزايا فقط الدافع عنه الجميع وحبذوه غير أن الأمر على عكس ذلك، فهناك من يشيرون إلى بعض العيوب، ويفضلون المجتمعات المستقرة وهم يكرهون روح الاقتصاد، وهي شرط من شروط النمو الاقتصادي. كما يعارضون التنظيمات الضخمة لأنها تفرض نظاما صارما فعلى المرء الذي يعمل في منظمة كهذه أن يستيقظ كل يوم بانتظام ويؤدى عملا محددا لا يستطيع أن يتهاون فيه. وهم يهاجمون النمو الاقتصادي أيضا قائلين إنه يعتمد على عدم المساواة في الدخول.

د. سعاد درويش

الفصل الأول

نقاط أساسية

في البدء أحب أن أوضح النقاط التي يتناولها في هذا الكتاب، حتى لا يحدث لبس أو غموض، فموضوع الدراسة يدور حول نمو الإنتاج الذي ينتجه كل فرد من السكان ولهذا فنحن مهتمون هنا بنمو الإنتاج لا بتوزيعه ذلك لان هناك اختلافا بين الاثنين، فقد يتزايد الإنتاج ومع ذلك يزداد غالبية الشعب فقرأ ويستنتج من هذا أننا لن نهتم بمسألة الاستهلاك، ذلك لأن الإنتاج قد يتضاعف في الوقت الذي يظل فيه الاستهلاك يتضاءل K ويرجع هذا إلى أحد أمرين : أما أن المدخرات آخذة في التزايد، وأما أن الحكومة تستفيد من الإنتاج في أغراضها هي، أغراضها الخاصة بها ولن أعرف الإنتاج هنا، وسأترك تعريفه للذين يضعون نظريات الاقتصاد القومي، ذلك لأن هناك مشاكل عسيرة تتصل بمقارنة إنتاج عام بعام آخر، ومشاكل حول الأشياء التي يمكن أن يقال عنها أنها إنتاج، والأشياء التي تعتبر من قبيل تكاليف الإنتاج، مثل نفقات توزيع السلع، ونفقات الشحن، ونفقات الإعلان عن الإنتاج وأريد أيضا أن أدور حول الإنتاج الاقتصادي وأن استخدم كلمة « اقتصادى » هنا بمعناها القديم ولذلك لن نتناول هنا مفهوم الرفاهية، أو إشباع الرغبات، أو توفير السعادة ذلك لأن الإنتاج قد يتضاعف ومع ذلك لا يحقق مزيدا من السعادة للفرد أو

لمجموعة من الأفراد هذا الكتاب لا يتساءل إذن : هل يجب أن نقدم للناس مزيدا من السلع والخدمات وإنما يتساءل كيف نوفر المزيد من السلع والخدمات ؟ (مع إيمان المؤلف بوجوب تقديم المزيد للناس) ونحن إذا نظرنا إلى إنتاج كل فرد من أفراد المجتمع لوجدناه يعتمد على شيئين : موارد هذا المجتمع، وسلوك الأفراد الذين يعيشون في ظله وهذا الكتاب يهتم أول ما يهتم بمسألة السلوك هذه، وعندما يتعرض للموارد الطبيعية فذلك لأنها تؤثر على سلوك الأفراد المنتخبين ومن الواضح أن الفروق في الموارد الطبيعية تودى إي فروق في الإنتاج ولكن قد يتساوى بلدان في مواردهما الطبيعية ومع ذلك نلمس اختلافا بين إنتاج البلدين وهنا نضطر إلى الالتفات إلى مواطن الاختلاف بين سلوك الناس في البلد الأول وسلوكهم في البلد الثاني.

وإذا نظرنا إلى الأسباب التي تتحكم في النمو وجدنا أن هناك ثلاثة أسباب:

(١) الرغبة في «الاقتصاد» عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج أو مضاعفة إنتاج المجهود المبذول أو الموارد الموجودة وهذه الرغبة في الاقتصاد قد تتجسم في التجربة، أو الإقدام على المغامرة، أو المرونة، أو محاولة التخصص في فرع من الفروع.

(٢) ازدياد المعرفة والتوسع في تطبيقها والمعرفة آخذة في التزايد على مر العصور، غير أن التضاعف السريع الذي حققه النمو في القرون الأخيرة مرتبط بتضاعف معارفنا - بسرعة – في ميادين الإنتاج، ومرتبط

بتطبيقنا لهذه المعارف.

(٣) يتوقف النمو على ازدياد رأس المال الموجود أو غيره من الموارد.

والملاحظ أن هذه الأسباب وان كان كل منها يتميز عن الآخر، إلا أنها مرتبطة ومتشابكة، وسنجد أنفسنا مضطرين إلى إلقاء السؤال التالي : لماذا نجد هذه العوامل تؤثر في بعض المجتمعات أكثر مما تؤثر في الأخرى ؟ ولماذا يزداد تأثيرها في فترات في التاريخ ولا يزداد في فترات أخرى ؟ وأي بيئة تترعرع فيها العوامل التي تحقق النمو ؟.

وسنضطر إلى أن نتساءل أيضا : ما هي الأنظمة التي تساعد على النمو وما هي الأنظمة التي تعرقل الجهود، وتقف عقبة في طريق التجديد أو الاستثمار؟ وما الذي يجعل الناس يؤمنون بأشياء تساعد على النمو أو بأشياء تعرقله ؟ وهل يرجع تباين المعتقدات والأنظمة إلى اختلاف الأجناس، وتنوع الطبيعة الجغرافية، أم أن الأمر لا يعدو مجرد مصادفة تاريخية ؟ هذه الأسئلة إنما تهتم الأنظمة أو المعتقدات، أو البيئات الملائمة النمو الاقتصادي.

وقد قيل أن مثل هذه الأسئلة تتشعب في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة والواقع أن رجال الاقتصاد قد درسوا موضوع التخصص، ورأس المال وأكدوا أيضا أهمية المرونة والحركة، والابتكار والمغامرة، بل لقد قطع بعض رجال الاقتصاد مزيدا من الأشواط. فدرسوا النظم المختلفة وأشار رجال الاقتصاد في القرن التاسع عشر بصفة خاصة إلى مسألة امتلاك الأراضي، أو التشريعات الخاصة بالشركات المساهمة ومع ذلك ماتت كل

هذه الرغبات في الربع الثاني من القرن العشرين، بل لقد أكدت هيئات مسئولة أن هذه الدراسات ليست من شأن رجال الاقتصاد وإنما هي وقف على رجال الاجتماع والمؤرخين، ودارسي المعتقدات، والمشرعين، ورجال علم الحياة، والجغرافيين ويساورني الظن بأن رجال الاقتصاد تركوا أمر النظم الاقتصادية لرجال الاجتماع، وترك رجال الاجتماع أمر النظم الاقتصادية لرجال الاقتصاد.

من أجل هذا آمل ألا يحسدني أحد على جرأتي. ومحاولتي استعراض الموقف بصفة عامة، ذلك لأني وجدت كل واحد غيري تخلى عن هذه المهمة.

الفصل الثاني

الرغبة في الاقتصاد

أشرنا، في الفصل السابق، إلى الأسباب الثلاثة المترابطة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وهي : النشاط الاقتصادى - المعارف المتزايدة رأس المال المتزايد والفصل الحالي، والذي يليه يدوران حول السبب الأول وهو : النشاط الاقتصادي، ونعني به المجهود المبذول من أجل مضاعفة نتاج مجهود معين أو مورد معين، أو الإقلال من تكاليف إنتاجه أن النشاط الاقتصادي أمر لا بد منه من أجل توفير الاقتصاد ومعنى هذا ضرورة وجود محاولة، وبذل للجهد، وإلا فلن يكون هناك نمو والنمو هو الثمرة التي يحصل عليها الإنسان بشرط أن يبذل مجهودا، ذلك لان الطبيعة ليست رحيمة بالإنسان، أنهار – لو تركت وشأنها تجعل الحشائش المضادة تنمو بدل النباتات النافعة، وتم الربوع بالأوبئة والإنسان لا يدفع عنه غائلة كل هذه الكوارث إلا بالإقدام على إجراءات معينة وببذل مجهود معين وهكذا يقف الإنسان ويواجه تحدي الطبيعة، وبهذا يستطيع أن ينتزع منها إنتاجا أوفر لقاء مجهود أقل.

وقبولنا التحدي الطبيعة معناه استعدادنا للأقدام على التجارب والسعي وراء الفرص، والاستجابة للأبواب المفتوحة، وإجراء المناورات، أن أعظم قدر من النمو أنما يحدث في المجتمعات التي يتصيد أصحابها الفرص

الاقتصادية، وينشطون ويغتنمون هذه الفرص.

والواقع أن المجتمعات تختلف من حيث رغبة أفرادها في الجرى وراء الفرص الاقتصادية، وانتهازها، ومحاولة استغلالها بل أن الجماعات، داخل المجتمع الواحد، تختلف في هذه النقطة أيضا، والمجتمع نفسه يتعرض التغيرات نتيجة للمراحل التاريخية التي يمر بها, وهذا التباين، والاختلاف، مرجعهما أسباب ثلاثة، يتميز كل بسبب منها عن الآخر : فقد يرجع الاختلاف إلى اختلاف في تقدير قيمة النفع المادي بالنسبة للمجهود الذي بذل من أجل تحقيقه وقد يرجع إلى اختلاف الفرص المتاحة أو إلى مدى تشجيع المسئولين لعملية الإنتاج، وذلك بإزالة العوائق أمام الفرد بمنحه ثمار جهده، ولقد أهتم المصلحون الاجتماعيون بموضوع الأنظمة المعمول بها في المجتمع، والذي يريد منهم توفير النمو الاقتصادي يهتم بإدخال تعديلات على الأنظمة، وذلك عن طريق الدعاية أو التشريع.

غير أن الرغبة في بذل الجهد، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، تتباين أيضا نتيجة العوامل سيكلوجية وقد تكون هناك طائفة من طوائف المجتمع لا تعتبر إنتاج السلع أمرا ذا بال، ولا تراه يستحق الجهد الذي يبذل فيه وقد يرجع هذا إلى أحد سببين:

(١) عدم تقدير السلع (أما بسبب التقشف أو الاهتمام أوجه نشاط أخرى : أو ضيق الآفاق).

(٢) تقدير المجهود المطلوب تقديرا نفسيا عاليا (والمجهود المطلوب يتطلب دون شك انتهاز الفرص واستغلالها، والسعي وراء الحركة والمرونة والاستثمار).

وسنحاول دراسة كل موقف من المواقف السالف ذكرها على جدة

(١) الرغبة في الحصول على سلع

(أ) التقشف :

تعترف قوانين التقشف بأنه من الأفضل للمرء أن يستهلك بنسبة أقل من استهلاك غيره وبعض هذه القوانين تؤكد أهمية تدريب المرء على السيطرة على رغباته الطبيعية في الطعام والجنس والراحة وغيرها من المتع، هذه القوانين تشجع على الصيام وغيره من المشاق، وتعتبر هذه المجهودات وسيلة التحقيق الشفافية الروحية وهناك القوانين القائلة بأن سعي الإنسان وراء رزقه يستهلك من الوقت ما يجب أنفاقه في التأمل أو أداء الطقوس الدينية المختلفة وليست كل الديانات تعتنق هذا الرأي، فبعضها يعتبر العمل عبادة، مثله في ذلك مثل الصلاة وبعض قوانين التقشف تؤمن بأن سعي المرء وراء قوت يومه يورطه في إجراءات عدوانية يستهدف لها أخوانه من البشر، وأن من الأفضل تجنب هذا المسلك، وذلك باستهلاك أقل قدر ممكن من المواد. ومعظم القوانين تفرق بين ما يجب أن نتوقعه من القسيس، وما يجب أن نتوقعه من عامة الناس، إذ يجب على القس أن يظلوا فقراء، وهذه الظاهرة غير عامة في معظم الحالات، فهناك قسس ينعمون برخاء وترف كبيرين.

ونستطيع أن نؤكد أن عامة الناس، في كل ركن من أركان العالم، لا يمكن أن يرفضوا الفرص الكفيلة برفع مستوى معيشتهم، وقليل هم الذين يعتبرون رفع مستوى المعيشة أمرا يحول بينهم وبين الخلاص الروحي وهكذا

لو قدمنا بذورا ممتازة أو أسمدة صناعية لمزارعي الهند أو بورما فليس هناك، في ديانتهم، ما يمنعهم من استخدام هذه العناصر في أرضهم، أو الاستمتاع بالثمار الممتازة التي سيحصلون عليها نتيجة لهذه العوامل المساعدة.

(ب) الثروة والمركز الاجتماعى:

من الملاحظ، في معظم المجتمعات، أن مباهج التقشف محدودة اذا ما قيست بمباهج الثروة، باعتبار الثروة وسيلة لتحقيق مرموق. السلطة والنفوذ، أو الدلالة على أن صاحبها يتمتع بمركز اجتماعى مرموق.

ومغريات الاستهلاك الظاهر للعيان أمام الجميع، هي مغريات مألوفة، معروفة بل أن هناك من يرغبون في السلع من أجل هذه الظاهرة وحدها بالرغم من أنهم قد لا يستمتعون بها، وما أكثر الذين يقتنون أشياء ولا ينعمون بها، والدافع الوحيد وراء سعيهم هو أن يؤكدوا مكانتهم ومركزهم والكتب مملوءة بأخبار أناس يحتفظون في منازلهم بأجهزة بيانو لا تجد من يعزف عليها، ولوحات فضية لا تجد من يتذوقها وقطعان من الماشية تحتفظ بها القبيلة لا لتستفيد من لحمها أو لبنها وإنما لتطلع الناس على مركزها بين بقية القبائل وأكثر الذين يتجهون هذا الاتجاه أناس انتقلوا من طبقة اجتماعية دنيا إلى طبقة اجتماعية مرتفعة، وفي الصناعية نجد أن هذه الفئة التواقة إلى الظهور هي فئة محدثي النعمة أو ما يطلق عليهم بالفرنسية « الأثرياء الجدد » وفي البلدان الخاضعة للاستعمار نجد أن الطبقة الحاكمة المنعمة تختلف – في الجنس عن الطبقة الحكومة، ولكنا نفاجأ بظهور بعض أفراد الطبقة الحكومة الذين يريدون أن يجاروا الحاكمين في بذخهم وتر فهم وقصورهم ويؤثر هذا على اقتصاديات الوطنيين ويحول دون تجميع رؤوس أموال.

وهناك من يرغب في الثروة لأنه يرى فيها وسيلة لتحقيق النفوذ والسلطة، سواء تمثلت هذه السلطة في القدرة على الرشوة، أو في النفوذ السياسي، أو القدرة على السيطرة على المرؤوسين، أو أي نوع آخر من أنواع النفوذ.

ومع ذلك فليست الثروة دائما أيسر طريق لتحقيق النفوذ أو الهيبة أن أي شخص ثري، في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، يستطيع أن يرتقي إلى أرفع المناصب في مجتمعه، ولكن ليس الحال كذلك في مجتمعات أخرى كثيرة فالكل، في المجتمع الهندوكى، يحترمون طبقة الكهنة دون غيرهم، وفي الصين القديمة كان أرفع قدر من الاحترام وقفا على العلماء وحدهم ونجد في أمكنة أخرى أن الذي يتمتع بالنفوذ والهيبة هو الجندي، أو الشخص الذي ينحدر من أسرة نبلاء وفي أي بلد نجد أن الشباب النشط يختار الطريق الذي يجد أنه يحظى بأكبر قدر من الرفعة والسمو، أنه يذهب إلى الحرب إذا كان المجد والسؤدد في الحرب، أو إلى ميدان الصيد، أو الدين البيروقراطية ولن تتجه أذهان الشاب الطامح إلى النشاط الاقتصادي إلا إذا وجد أن النشاط الاقتصادي هو الذي سيحقق له المجد وفي أيام الاتحاد السوفييتي الأولى كان منظمو النشاط الاقتصادي موضع احتقار، وكان المجد من نصيب أفراد الحزب، أو عضو النقابة العمالية، أو العالم، أما مدير المصنع فلا يتمتع بتقدير كبير غير أن الأوضاع تغيرت اليوم كثيرا، فمدير المصنع الناجح يتقاضى أجرا كبيرا وينعم بامتيازات خاصة في المسكن، وفي المتع، ولم يعد خاضعا للعمال في مصنعه أضف إلى هذا أن يصل إلى أعلى المراتب الاجتماعية.

ويقودنا هذا إلى القول بأن بعض الدول تتوق إلى الثروة أكثر مما تتوق إليها دول أخرى غير أن المسألة هنا مسألة كم، ففي كل بلدان العالم، دون استثناء تحقق الثروة الاحترام والهيبة.

وفي كل مجتمع تقريبا نجد أن الثروة والهيبة، والنفوذ، أمور نرتبط ببعضها ارتباطا وثيقا والاختلاف الجوهري بين المجتمعات هو اختلاف في مصادر الثروة التي تحقق الهيبة والنفوذ ففي المجتمعات التي لم تصبح بعد رأسمالية نجد أن الناس – ينفقون ثرواتهم في أشياء غير إنتاجية، أما في المجتمعات الرأسمالية فيستثمرونها بطريقة إنتاجية ونسبة النمو الاقتصادي تتأثر بصورة هائلة بالطريقة التي ينفق بها الأغنياء ثرواتهم فهناك فارق هائل الين إنفاق النقود في بناء قصور فخمة، وفي إنفاقها في أعمال الري أو المناجم أو غيرها من أوجه النشاط الإنتاجي أن طريقة الاستثمار الإنتاجي هي التي تميز الأمة الغنية عن الأمة الفقيرة ونقطة التحول الهامة في حياة مجتمع من المجتمعات ليست في احترامه للثروة وإنما للاستثمار الإنتاجي، وللثروة التي تحقق هذا النوع من الاستثمار النافع.

(ج) الآفاق المحدودة :

نصل الآن إلى أهم قيد يؤثر في رغبات الناس في السلع، إلا وهو الآفاق المحدودة.

والنقطة التي نريد الإشارة إليها هنا هي أن الرغبات تصبح محدودة حين تكون السلع التي يسمع عنها الإنسان ويستطيع أن استخدمها محدودة بدورها وتتفاوت القيود من مجتمع لآخر وهى تعتمد على العناصر التالية:

(١) رأس المال المادي الموجود.

(٢) رأس المال الحضاري الموجود.

(٣) العادات والمحظورات.

(٤) الجهل.

ونعني برأس المال المادي تلك البيئة المادية التي لا بد منها للاستمتاع بنعم معينة وقد تكون هذه البيئة طبيعية وقد تكون مصنوعة صنعا وهكذا نجد أن السكان الذي يعيشون في بلد بلا أنهار لا يحتاجون إلى قوارب، وأن الذين يعيشون في القطب لا يطلبون الآيس كريم، وفي نقل الوقت لا يفكر سكان المناطق القارية في الحصول على فراء للتدثر به والذين يقطنون بيوتا صغيرة مظلمة لا يفكرون كثيرا في الأثاث والأماكن المحرومة من التيار الكهربائي لا تطلب الأجهزة الكهربائية من جراموفون إلى غسالة كهربائية، إلى شواية، إلى مكنسة كهربائية وحيث لا توجد طرقات لا توجد سيارات، وهكذا وفي مثل هذه الحالات كلها نجد أن السلع التي يستطيع الفرد شراءها ويستطيع استخدامها هي سلع محدودة.

أما رأس المال الحضاري، فعبارة عن إطار المعرفة الذي يتمتع به المجتمع وهكذا نجد أن الفرد الأمر لا يحتاج إلى الجرائد والكتب وكافة السلع الاستهلاكية التي تشترط إلمام الفرد بالقراءة لك استطيع الاستمتاع بها وإذا كان الوعي الموسيقي للمجتمع في الحضيض فإنه لا يطلب كثيرا الآلات الموسيقية أو الحفلات الموسيقية وبالمثل أيضا يتوقف وجود المسرح والسينما، والإستاد الرياضي وقاعة الرقص وكافة أشكال التسلية الجماعية

على طبيعة الثقافة التي يتمتع بها أفراد المجتمع.

ونجد أيضا أن الاحتياجات تتقيد أحيانا بالرغبات والمحظورات ففي المستويات الدنيا للمعيشة نجد أن الغذاء والكساء٣/٢ الدخل أو أكثر ويخضع الغذاء والكساء التقاليد وعادات اجتماعية ذات أهمية وهكذا يتعذر عليك أن تقنع أناسا تحسبين مستوى وجبتهم الغذائية إذا كان في هذا الإجراء تقيم لعاداته في الطعام، وطريقة طهيهم له، وإذا كان يؤدي إلى استخدام أنواع جديدة وبالمثل تجد أن « الموديلات » الجديدة في الملابس قد تقابل بالرفض في بعض المجتمعات.

وتتحدد الرغبات أيضا نتيجة للجهل، فقد يجهل الأفراد في مجتمع من المجتمعات – وجود سلع معينة، وبذلك تنعدم حاجتهم إليها أصلا وينتج عن هذا أيضا أنهم لا يطمعون كثيرا في رفع أجورهم ذلك لأن مطالبهم محدودة وحتى لو حدث وارتفعت أجورهم، فإنهم سينفقونها في شراء نفس السلع التي اعتادوها، دون التطلع إلى سلع جديدة يجهلون أمرها وهكذا نجد أن حصول الفرد على أجر أكبر، في هذه المجتمعات، معناه أيضا شراؤه لمزيد من الشراب، أو مزيد من الزوجات، أو مزيد من الثياب، ولا شيء غير هذا.

والمجتمعات البدائية، حين يزيد دخلها لا تستطيع أن تستمتع بالزيادة بالطريقة التي تستمتع بها المجتمعات الناهضة بها، وذلك الضيق المجال الذي تستخدم فيه وسيكون هناك، بالطبع، الجهد المبذول : فالدراجات تقلل الحاجة إلى السير، والبنادق تجعل من الأيسر قتل الحيوانات المتوحشة

والمستودعات الحفظ الماء وتيسره للطعام أو تحميه من التلوث.

والملاحظ أن الاحتياجات تتزايد بتزايد الجهاز المادي الموجود، واضمحلال سلطة التقاليد الموروثة، وبإلمام مزيد من النوع بوجوب المزيد من السلع وهذا العنصر الأخير هو الذي يتحكم في تزايد الاحتياجات ذلك لأن التعرف على وجود سلع جديدة يساعد في تحطيم التقاليد أو تغير البيئة المادية.

(٢) تكاليف الجهد المبذول

الناس يقدرون أشياء أخرى إلى جانب تقديرهم للثروة أنهم يقدرون وقت الفراغ، وعلاقاتهم الطيبة مع الآخرين تلك العلاقات التي قد يسيء إليها سعيهم الجامح وراء الثروة ويقدرون صلة الأصدقاء وذوي القربى ممن سيتركونهم إذا هاجروا وراء الفرص الاقتصادية كما أن لهم تحيزات قد تحول بينهم وبين الاستفادة من الفرص المتاحة لهم، لأننا لو سلمنا بأن الناس متساوون في رغبتهم إلا أن جهودهم تختلف نتيجة لاختلاف في نظرتهم إلى هذه الجهود.

(أ) نظرة الإنسان إلى العمل:

وسنبدأ بنظرة الناس إلى العمل وموقفهم منه فلو تساوى الناس في رغبتهم في السلع الا أنهم سيقللون مجهودهم إذا وجدوا أن العمل شاق، وسيضاعفون من الجهد حين لا يكون العمل شاقا ونحن نسلم بالطبع بأن المقاييس التي يقيسون بها صعوبة العمل أو سهولته هى مقاييس ذاتية وموضوعية فمن الناحية الموضوعية، قد يكون العمل شاقا إذا كان يجهد

إنسانا معينا أكثر مما يجهد الآخرين وقد يرجع هذا الإجهاد إلى ضعف هذا الإنسان، أو إلى تركيبه، أو إلى طبيعة بيئته ومن الناحية الذاتية قد يبدو العمل شاقا لان صاحبه لا يميل إلى العمل كسبيل من سبل الحياة.

والبيان الجسدي يختلف من جنس الآخر، ويختلف من قرد آخر داخل الجنس الواحد وهناك عوامل تتحكم في هذا البيان، منها التغذية، والبيئة، والوراثة على سبيل المثال وسوء التغذية والأمراض المزمنة هي السبب الرئيسي – تقريبا – في أحساس سكان البلدان المختلفة بالإرهاق السريع وهذه الظاهرة تؤدي بدورها إلى قلة الإنتاج، وقلة الإنتاج يؤدي بدوره إلى نقص الغذاء وظهور الأمراض المزمنة وهكذا تدور الحلقة والشركات الضخمة التي تعمل في بيئات كهذه أن هي اهتمت بغذاء لهم عمالها وحالتهم الصحية ووفرت لهم العلاج المجاني إذا اقتضى الأمر بل إن في بعض البلدان الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وانجلترا، شركات تقدم وجبات رخيصة في منتصف النهار وخاصة إذا كان لديها عاملات كثيرات.

وتتحكم البيئة أيضا في إحساس العامل بالإرهاق أو استعداده للعمل وهكذا يتضايق العامل الذي يعمل في جو بارد جدا أو حار جدا، ويبدو أن الجسم يصبح في أحسن حالاته، ويصبح أكثر استعدادا للعمل، عندما تتراوح درجة الحرارة بين ٩٠ و٧٠درجة مئوية وهكذا تمتاز البلدان ذات المناخ المعتدل على البلدان ذات المناخ القارى.

وأخيرا نجد أن عملا معينا قد يكون أشق من الآخر أما لأنه يتطلب

مزيدا من الجهد في الوحدات الزمنية أو لأنه غير مستحب..

غير أن هذه العوامل قد يلغى بعضها البعض فالعمال يرحبون بالعمل الشاق إذا كانت الظروف الاجتماعية فيه أفضل من ظروف العمل السهل والعمال الفقراء الذين يعانون من الضعف قد يفوقون غيرهم إذا كانت ظروفهم في العمل أفضل.

والعمل وسيلة للحصول على السلع والخدمات، غير أنه – أيضا – أسلوب في العيش، وهكذا نجد أن البعض يميلون إليه بينما لا يميل إليه البعض الآخر وكل إنسان ينظر إلى العمل على أنه شيء مغلق إلى حد ما، وعلى أنه فضيلة إلى حد ما، غير أن هناك من يؤيد هذا العنصر أو ذالك ويغلبه على العنصر الآخر وكثيرا ما تخضع هذه النظرة إلى العمل لديانة العامل فبعض الديانات تنادي بأن الخلاص أو النعيم الروحي، إنما يوجد في التأمل أو الصلاة، بينما تنادي ديانات أخرى بأن الخلاص إنما يوجد في العمل، ذالك لأنه يهذب الروح كما أننا مطالبون - أخلاقيا - باستغلال المواهب والموارد التي انعم الله علينا بها.

وهناك عوامل أخرى تؤثر على نظراتهم إلى العمل، ولكنا لسنا على يقين منها تماما فهناك من يتحدث عن الاختلافات البيولوجية، أو رداءة العمل وقيمته الإنتاجية، أو البيان الاجتماعي في البلد غير أن المشكلة قد لا تكون مشكلة، تكوين بيولوجى أو بيان اجتماعى، وإنما قد ترجع إلى قرون عدة ماضية قرون تشكلت فيها تقاليد معينة، ونظرة معينة.

وهناك من يعزي اختلاف الناس (في نظرتهم إلى العمل) إلى سلوك

الطبقات العليا الموجودة داخل المجتمع وهذا النفر يقول أن الناس يحترمون العمل عامة ويقدرونه إذا كان الجميع، في هذا المجتمع، يعملون وان هذا الوضع يتغير في المجتمعات التي تظهر فيها طبقة عاطلة لا تعمل ذلك لأن الناس يقلدون من هم أرفع منهم مرتبة، وإذا كان الذين ينعمون بالمرتبة الرفيعة يحتقرون العمل ويرونه أمرا مهينا فان الآخرين سيذلون في العمل أقل جهد ممكن والملاحظ أن الطبقات المهيمنة في المجتمع تود عادة لو اشتغل الناس بانتظام واجتهاد، وهم يريدون أن يشتغل العامل أربعين ساعة أو يزيد كل أسبوع. والرأسماليون وأصحاب العمل يريدون عاملا كادحا مجدا، ذلك لأن العمل حين يتضاعف فان ذلك تعود على الرأسماليين والرؤساء بالنفع، ولان أرباحهم تتضاعف بتضاعف الإنتاج. والحكومات أيضا سواء كانت ديمقراطية أم استبدادية تريد لشعبها أن يعمل، ذلك لأن زيادة الإنتاج معناها وجود ضرائب أكثر، والحكومات تريد هذا الدخل الذي يأتيها من الضرائب، وهي تنفقه في وجوه تختلف باختلاف اتجاهاتها. ولقد لوحظ أن الحكومات « المتطرفة » التي انتخبها الناس لأنها وعدت بتخفيض ساعات العمل للعمال، تطالب العمال بعد ذلك أن يضاعفوا من عملهم، ويرفعوا ساعات العمل، وذلك بعد أن تستقر أمورها والإنسانيون بدورهم يحبذون العمل الدؤوب للإنسان ذلك لأنهم يكرهون الفقر ويكرهون ما يجره الفقر من ويلات، ويريدون للشعب أن ينعم بمستوى معقول للمعيشة.

غير أني أحب الإشارة إلى حقيقة هامة تتصل بالموضوع الذي يدور حوله هذا الكتاب أساسا. أن الاستعداد للعمل الساعات الأكثر ليس شرطا

أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي ونحن لا نهتم في كتابنا هذا - بالمستوى المطلق للإنتاج، وإنما بالسرعة التي ينمو بها هذا الإنتاج وإذا استبعدنا التغيرات الطفيفة في ساعات العمل وجدنا أن الإنتاج ينمو عادة لا لأن الناس يشتغلون بمزيد من الكد وإنما لان الساعات التي يعملون فيها تنتج أكثر وذلك بفضل العلم، أو رأس المال، أو فرص التخصص والاستثمار.

والنمو الاقتصادي يتطلب أيضا أن يعمل الناس بوحي من ضميرهم وهكذا نجد أن المسألة هنا ليست مسألة ساعات عمل أكثر فعلى الرجل أن يكون على استعداد للانصراف بكليته إلى العمل، وأن يؤدي أداء حسنا بقدر ما في طاقته، وأن يكون منظما من حيث البدء في العمل والوفاء بموعد الانتهاء منه ومن المؤسف له حقا أن هذه الصفات معدومة في بعض المجتمعات التي لا يكترث فيها الناس بالوفاء بعقودهم المرسومة ولقد لوحظ أن وجود هذه الظاهرة في المجتمعات البدائية مرجعه عدم تعود الفرد هناك على ظروف العمل الجديد، وشروط هذا العمل أن الفرد هناك قد تعود على العمل في الحقل، بالسرعة التي اعتادها، وبدون وجود ساعة لأغرابه إذن في أن يتأخروا عن مواعيد المصنع بعد ذالك وبالمثل إذا كان أفراد المجتمع قد اعتادوا علاقات القربى في العمل، أو الاعتماد على المركز الاجتماعي فمن الصعب عليك أن تجبرهم على التزامات معينة، وقد يقتضى إقرار الروح الجديدة مرور جيلين أو ثلاثة أجيال.

(ب) روح المغامرة:

هناك من عنده الرغبة في التصرف في العمل بذهن متحرر من التقاليد والخضوع للخطورات، وذهن يتطلع إلى المغامرة، ويتقبل الانتقال من مكان

إلى آخر كلما استدعت الضرورة.

والتقاليد والمحظورات قد تضيق الخناق على الفرص المتاحة ذلك لأنها قد تقيد استخدام الموارد، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك موقف الهندوكيين من البقرة المقدسة وفي معظم المجتمعات الغربية. نجد أنهم لا يرحبون أبدا باستخدام المجاري في تسميد الحقول، وهكذا تضيع مواد مهمة للتربة، تضيع في البحر ولكل مجتمع تحيزاته التي يخضع لها، والتي تحول بينه وبين استخدام الموارد المتاحة أمامه استخداما كاملاً ويبدو أن أهم تحيز يحول في الوقت الحالي دون التنمية الاقتصادية هو موقن البعض من الماشية ففي آسيا وأفريقيا مجتمعات زراعية لا تنظر إلى الماشية نظرة تجارية، وهي تفشل في استغلال القطعان التي تملكها وتفشل في تجنيدها للعمل، وبذلك تجلب على نفسها الدمار، ذلك لأنها لا تستفيد منها من حيث تشغيلها في الحقول، واستخراج الألبان منها والاستفادة من لحومها وإنما تحتفظ بأعداد هائلة منها دون فائدة.

وهناك محظورات وتحيزات تتصل بالأسرة، وبخاصة ما يتعلق بطبيعة العمل الذي تستطيع المرأة أن تؤديه، وما يتعلق أيضا بتحديد النسل وهذه العوامل قد تعرقل سير النمو الاقتصادي في مراحله الأولى وهناك أيضا تحيزات، ضد أنواع معينة من العمل، ومن أبرز هذه الأمثلة أن المهندسين في البلدان المتخلفة يرفضون مزاولة عمل يجعل أيديهم تتسخ وتتلوث، وهذه المجتمعات تؤمن بأن العمل اليدوي يجب أن يمارسه من هم في المرتبة الدنيا – وهى تعد شيئا اسمه الهيبة الاجتماعية.

وفي حديثنا عن روح المغامرة وأثر هذه الروح، نجد أن الناس يختلفون

فيما بينهم من حيث استعدادهم للعمل مع الأجانب وإيجاد روابط اقتصادية بين الطرفين وهناك من يضيق بروح المغامرة التي تتمثل في المنافسة الاقتصادية، مع أن المنافسة موجودة في اللعب، والصيد، وما شاكل ذلك والملاحظ، أن الاقتصاديات الفقيرة لا تكفل المجال للمنافسة غير أن المنافسة ظاهرة موجودة، حتى ولو لم يردها البائعون فستظل موجودة طالما أن أمام المشترى حق اختيار هذه السلعة دون ذلك ومجال هذا الاختيار يضيق في حالة ما إذا تضامن كل من يعمل في صناعة معينة أضف إلى هذا أن حدة المنافسة تزداد إذا كان بعض الباعة حريصين على الاستيلاء على جزء كبير من السوق سواء تم هذا عن طريق سلع أفضل أو تخفيض أثمان هذه السلع أو الاعتماد على الإعلان أو على مجرد الغش.

وليس من شك في أن المنافسة تضر شخصا ما.. هذا أمر مؤكد وهكذا نجد أن العامل الذي ينتج في المصنع أكثر من المعتاد قد يسيء إلى الآخرين أو يضرهم ذلك لأنه يحيط اللثام عن كسلهم أو لأنه يشجع صاحب العمل على رفع الكمية والمستوى المطلوبين، أو لأنه بأخذ أكبر قسط من العمل وبذلك لا يترك للآخرين ما يعملون ويحدث عن هذا نفسه في الحقل الصناعي، فالشركة تحاول الفوز بنصيب الأسد في السوق تقيد الشركات الأخرى، وقد تؤدي بها إلى الإفلاس الواقع أن المرء لا يستطيع أن يعد طبق « الأومليت » دون أن يكسر البيض.

وفي بعض المجتمعات بتعرض الضعيف للدمار ولا يذرف عليه الآخرون دموعا كثيرة أن الآمال الراسخة تتعرض لصدمات عنيفة في بلدان كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، واليابان، وهي صدمات لا بد منها

في بلدان يتم فيها النمو الاقتصادي بخطى سريعة جدا وفي نفس الوقت، هناك – في بلدان أخرى من رغبة في عدم تحطيم الآمال وتعريضها للصدمات، وهذه البلدان تعتبر العدوان أمر سيء، ولا تريد أن يكد البعض على حساب الآخرين. أو يسبب الفرد لمنافسه خسائر.

والآن وقد انتهينا من حديثنا من موقف الناس من التنافس بتحول إلى موقفهم من المغامرة أن الاستعداد للمغامرة يرجع إلى مزاج المغامر والي قدراته، والى التقاليد التي نشأ فيها وتربى عليها والملاحظ أنه كلما كان وضع الفرد مأمونا من الناحية الاقتصادية كان أكثر استعدادا وقدرة على المغامرة وهكذا يستطيع المزارع الفني أن يجرب الحبوب الجديدة، أما الفلاحون الذين يعيشون على الكفاف فيكتفون بزراعة الحبوب التقليدية التي يعرفون جيدا أنها كفيلة بأن تسد رمقهم ومن ناحية أخرى نجد أن الشعب الفقير جدا الذي ليس لديه ما يخسره قد يكون أكثر استعدادا للقيام بمغامرة الاضراب، وهكذا إذا سمع العاطلون عن العمل بأن هناك إضرابا على مسيرة مئات الأميال فإنهم أكثر استعدادا للانضمام إليه من العمال الذين يتقاضون أجور معقولة وهكذا تتسع الفرص أمام المغامرات في المجتمعات الغنية جدا والمجتمعات الفقيرة جدا، ولا نجدها بهذه النسبة في المجتمعات المعتدلة.

(٣) الموارد والاستجابة

إذا بحثنا عن أهم الموارد الطبيعية وجدنا أنها تتألف من المناخ، والماء العذب، والتربية الخصبة، والمعادن النافعة، والتكوين الجغرافي الذي ييسر

سبل المواصلات ولا نستطيع أن نقول عن أي عنصر من هذه العناصر أنه غني بصورة مطلقة أو فقير بصورة مطلقة ذلك لأن العنصر القيم في يومنا الحالي قد يصبح غير ذي جدوى غدا ويخضع هذا التغيرات التي تطرأ على الأساليب، والأذواق، كما يخضع لظهور اكتشافات ومخترعات جديدة فلم يكن النجم ذي قيمة إلا حين عرف الناس كيف يحرقونه، ولا يستطيع أحد اليوم أن يتحدث عن مستقبله في ثقة. خلال المائتي عام القادمة.

والآن نتساءل : إلى أي حد يعتمد النمو الاقتصادي – في سرعته – على وفرة الموارد الطبيعية أو ندرتها في بلد من البلدان ؟ الواقع أن الواحد منهما يعتمد على الآخر واذا تساوت جميع العوامل الأخرى وجدنا أن الناس يستطيعون استغلال الموارد الغنية أفضل مما يستطيعون استغلال الموارد الفقيرة وهكذا نتوقع من البلدان التي تنعم بفرص كبيرة أن تحقق أكبر قدر من التنمية.

فإذا سلمنا بوجود موارد في البلد، وجدنا أن سرعة نموها تتحدد بعد ذلك بطريقة سلوك شعبها، وبشكل المنظمات الموجودة داخل هذا البلد أن سرعة النمو تخضع لجبروت العقل، وبموقف الناس من المادة، ومن استعدادهم للادخار واستثمار أموالهم فيما يعود بالنفع ويؤدي إلى رفع الإنتاج، كما تخضع أيضا الحرية المنظمات الموجودة، ومرونتها.

الفصل الثالث

الأنظمة الاقتصادية

تحدثنا في الفصل السابق عن مدى استعداد الناس لبذل الجهد المطلوب في النمو الاقتصادي – وفي الفصل الحالي نتحدث عن المجال الذي تتيحه الأنظمة الاقتصادية أمام هذا الجهد المبذول والواقع أن هناك صلة بين الجهد الذي يقدم عليه الناس والأنظمة في ظلها، وإذا كانت هذه المنظمات الاقتصادية التي يعمل الناس ممتازة فإن الناس سيزدادون إقبالا على العمل – وبالمثل : إذا قويت رغبة الناس في العمل أثر هذا على المنظمات واقتضى تعديلها لقوائم الأوضاع الجديدة ونحن تفصل بين الاثنين إلا من أجل الدراسة والتحليل.

والأنظمة تشجع على النمو أو تقيده بمقدار حمايتها للجهد الذي يبذله الناس والفرص التي تتيحها لخدمة التخصص، وحرية المناورات التي تسمع بها وسنناقش كل نقطة من هذه النقاط على حدة وبعد أن تحل بعض الأنظمة بالتفصيل سننتقل من الحديث عن تطور الأنظمة، وأسلوب التغير.

(١) الحق في الجزاء

لن يبذل الناس جهدا ما لم يتأكدوا من أنهم سيحصلون على حقهم إزاء الجهد المبذول والقسط الأكبر من كفاح المصلحين يتركز في المطالبة بتعديل الأنظمة الاقتصادية لكي تحمي العاملين.

(ا) الجزاء الغير المادي :

كثيرا ما نادي الفلاسفة المثاليون أن الإنسان أن يعمل من أجل الجزاء المادي وحده، وأن الإنسان مخلوق يستطيع أن يعمل من أجل الشعور بالمتعة الإبداعية فقط، أو الإحساس بأنه يخدم

الآخرين ولقد بات من المؤكد – في أيامنا هذه – أن الناس يحصلون من عملهم على متع أخرى غير الجزاء المادي، وبعض الأعمال تتيح فرصة التعبير الذاتي تتم دون نظر الى جزاء مادي كبير بل ودون نظر إلى أي جزاء على الإطلاق غير أن معظم الأعمال ليست من هذا الطراز، وأستاذ الجامعة الذي يشعر بمتعة وهو ينقل المعرفة إلى الذي يشعر بمتعة وهو ينقل المعرفة إلى طلبته يضيق بعد ذلك لكثرة تكراره لمحاضراته ولو اعتمد المجتمع على العمل الذي يطيب للناس فقط لما أنجز معظم عمله.

ولكن، ليس من شك في أن إحساس العامل بأنه يخدم الآخرين يضيف إليه متعة كما أن الفلاسفة المثاليين لم يخطئوا حين قالوا أن العامل يشعر بمتعة في العمل، دون نظر كبير إلى الجزاء إذا وجد أن يتساوى مع الآخرين، وأنه ليس هناك من ينعم بجزاء كبير على حسابه هو.

(ب) تصريف أمور الممتلكات:

يعتبر تكوين رأس المال شرطا من شروط النمو الاقتصادي ووجود قانون للملكية وهو شرط من شروط تكوين رأس المال، ونعني بالملكية الحق الشرعي في أبعاد الآخرين عن استخدام مورد معين، وقد يتمثل هذا الحق في شخص أو سلطة عامة ومهما يكن الأمر فإن هذا الحق جوهري، ونحن نؤكد

هذه النقطة لأن الكثيرين يظنون أن الملكية ليست سوى ملكية خاصة أن المدمرة التي تملكها الحكومة ملكية مثلما أن الفدان الذي يملكه المزارع ملكية وبالرغم من أن المدمرة ملك لكافة الناس من ناحية من النواحي، إلا أن القانون ينص على أن استخدامها محدوداتها ليست مشاعا بينهم.

وكافة النظم الاقتصادية تهتم بالمفهوم القانوني للملكية سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، سواء كانت إقطاعية أو غير إقطاعية فالمورد أو الثورة أن لم تجد من يحميها من المجموع فإنه سيساء استخدامها لا محالة، ومنم أجل هذا تمتد الحماية القانونية للملكية، تمتد إلى كافة الموارد بمجرد أن تصبح نادرة والبلد المكتظ بالسكان والذي تقل فيه الموارد، يضطر إلى السيطرة على هذه الموارد، أن الموارد تصبح ملكية خاصة، وحتى إذا اعتبرت ملكية عامة فإن تصريف شئونها يخضع لتنظيم الدولة أو أى سلطة من السلطات الحاكمة.

والملكية نظام معترف به في كل ركن من أركان العالم، ولولاه لما أحرز الجنس البشري أ تقدم على الإطلاق، إذ سيفتقر إلى الدافع الذي يدفعه إلى النهوض ببيئته غير أن المجتمعات تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا فيما يتعلق بتعقد القوانين والأساليب الخاصة بالملكية.

وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية النمو الاقتصادي وجدنا أن الشرط الأساسي هو إحساس المستثمر بأنه سيسترد ماله، مضافا إليه تعويضات لأنه لم يستهلك ما لديه وإنما يحاول أن ينتفع به وهذا المطلب ينطبق على المستثمر الفردي وينطبق أيضا على السلطة العامة، ذلك لأن الحكومات

نفسها لا تستثمر أموالها ما لم تتوقع جزاء كاملا لأموالها.

ومن أعقد المشاكل التي تواجه مجتمعنا ذلك الصراع بين الذين يمتلكون والذين يتم استخدامهم للعمل لقاء أجر وهناك من يتطرف ويحبذ العبودية فينادي بأن العامل يجب الا يأخذ أكثر مما يكفي السد رمقه، وان الفائض الذي يفيض بعد هذا الحد يجب أن يذهب إلى جيب الملاك وهناك من يقف عند الطرف الآخر تماما ويتطرف أيضا فيؤكد أن الجهد المبذول وحده هو الذي يؤدي إلى ظهور إنتاج وان للعامل الحق في كل الإنتاج الذي تصنعه يداه وبين هذين الطرفين المتناقضين تقف مقترحات عديدة تنادي باقتسام الإنتاج.

(ج) المكافآت على العمل:

قلنا أن الناس لن يبذلوا أقصى ما في مقدورهم إلا إذا تأكدوا من أنهم سيحصلون على ثمرة جهودهم، وستبرز المشاكل حالما يتغذى التفريق بين ثمرة جهودهم وأي ثمار أخرى – يحدث هذا إذا كانوا يشتغلون معنا داخل مشروع مشترك، أو يشتغلون مستخدمين في ذلك ممتلكات لا تخصهم وإنما تخص آخرين) والعمل المشترك يصبح أمرا ضروريا بمجرد ظهور اقتصاديات ذات مجالات ضخمة ولتدرس حالة أناس يعملون عملا مشتركا مستخدمين في ذلك ملكياتهم هم وهذه الظاهرة قائمة في الاستثمار التعاوني نحن نستخدم هذا المعنى الحرفي لكلمة التعاوني) فالكلام

هنا عن المنظمات التي يملك فيها العمال. ويديرون أملاكهم ويوزعون الثمار فيما بينهم والحاجة إلى التعاون للعمل الجماعي تظهر بمجرد التعرف

على مزايا العمل الضخم. وهنا تواجه الوحدات التعاونية مشكلتين : أ- البواعث، (ب) السلطة، ففيما يتعلق بالبواعث والحوافز يضطر كل شريك إلى الاعتماد على نوايا شركائه الطيبة وعلى عدم تلكؤهم على حساب الآخرين ومن الممكن أن ينجح هذا النظام عندما يكون عدد الشركاء محدودا ويستطيع ستة أو دستة من العمال المهرة أو المزارعين أن يشتغلوا س ويا العشرات من السنين دون حدوث خلاف كبير غير أنهم لا ينجحون في هذا بصفة مستمرة بل أن المشروعات العائلية لا تعدم الكسل، والتراخي، والافتقار إلى البواعث ونشوب الخلافات.

ولكن حين يتطلب العمل تضخم عدد المساهمين فيه حتى يتعذر الاعتماد على الثقة المتبادلة أو التعاطف الموجود بين الأفراد وإذ ذاك يصبح من الضروري مكافأة كل عامل بحسب ما يعمله من الساعات، وبحسب مهارته ومن الممكن بعد ذلك توزيع الفائض على أساس تعاونى غير أن الأمر يتطلب الاعتماد على بواعث الأجور، على السعر بالقطعة، والمكافأة التشجيعية، وما شاكل ذلك ومن شأن هذا أن يعاقب المشترك الذي يتلكأ، ويكافئ المشترك الذي يبذل جهدا أكبر.

ولكن ليست هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه التعاونيات الضخمة فهناك أيضا مشكلة الإدارة، فلا بد من وجود نظام وسلطة، لابد من وجود أناس يصوغون القرارات، وأناس يضعونها موضع التنفيذ وقد يتساوى المشتركون في المشروع من حيث أنصبتهم، ولكنهم لا يمكن أن يتساووا من حيث حظهم في السلطة وعليهم، في حالة كثرة عددهم، أن يكلوا أمر السلطة إلى لجنة ومعنى هذا في نهاية الأمر أن معظم المساهمين في

مشروع من المشروعات يكونون القرارات وعليهم أن ينفذوا الأوامر كما لو كانوا مرؤوسا يتقاضى أجرا ويضيقون بهذا عزم السلطة على الاحتفاظ ببعض الأرباح كاحتياطي، وفي النهاية تتمزق المنظمة بفعل الخلافات الداخلية لذا لا تنجح المنظمات الضخمة التي تسير على النظام التعاوني مثلما تنجح المنظمات التي لا تسير على هذا النظام والاستثناء يثبت القاعدة فالمزارع التعاونية في الإتحاد السوفييتي ليست تعاونية إلا بالاسم فقط، أما الإدارة فيقوم بها أعضاء الحزب الشيوعي الذين يملون على كل عضو ما يجب عليه عمله، وينقدونه أجراً يتناسب مع مجهوده، ويشتركون في أخذ الفائض طبقا لمقدار الأرباح.

وهكذا نجد أن مشاكل الباعث، والسلطة، هي مشاكل موجودة في كافة المنظمات الضخمة، حتى ولو أن العمال يمتلكون الأشياء التي يعملون بها غير آن فصل الملكية من العمل نفسه يخلق مشكلة ثالثة – وهي: توزيع الأنصبة بين الذين يعملون والذين يملكون وفي المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية نجد أن الملكية أما تخص الرأسمالية أو تخص الدولة، وفي كلتا الحالتين يطالب المالك بحقه في بعض الجزاء، كما يطالب أيضا بحقه في المساهمة في الإشراف على سير العمل والتحكم فيه ونريد أن نؤكد أن تأميم الملكية لا يحل مشكلة من هذه المشاكل والاشتراكية لم تنقل الملكية إلى العمال وإنما نقلتها إلى الدولة أو أي سلطة عامة أخرى، وهذه تقوم بمهمة الإشراف وتشترك في العمليات. فما رأي العامل في هذه الأوضاع ؟ أن هذا يتوقف على موقفه من الدولة ونظرته إليها، فقد يحبذ تدخل الدولة واشتراكها في الأرباح وهناك من العمال من يقاوم هذا الوضع لأنه يعود

على أن يخاف من الحكومة ويصادق رؤسائه، وهناك آخرون يعملوا كيف يكرهون « طبقة الرؤساء » ويحترمون « الدولة الديمقرانية »

(٢) التجارة والتخصص

ننتقل الآن إلى الحديث عن الفرص التي تتيحها الأنظمة – والاقتصادية أمام التجارة والتخصص – ذلك لان اطراد التجارة واتساع رقعة التخصص أمر حيوي للنمو الاقتصادي.

(١) المزايا:

من الملاحظ أن التجارة تنشط النمو وتدفع إليه، ذلك لأنها تنشط الطلب وذلك بطرح سلع جديدة في الأسواق، وإذ ذاك قد يرغب المستهلك في مضاعفة عمله لكي يستطيع شراء هذه السلع والتجارة تقلل أيضا من حاجة المجتمع إلى رأس مال عامل. والتجارة تستقدم أفكارا جديدة، وأغلاطا استهلاكية جديدة، أو تستقدم آراء جديدة تتعلق بالروابط الاجتماعية، وإذا درسنا تاريخ أي بلد ووجدنا أنه حقق فجأة نمو اقتصاديا سريعا، أو تحولا في المعتقدات أو تغيرات في الروابط الاجتماعية، فمعنى هذا أن هناك فرصا مضاعفة أمام التجارة.

والاتجار يدفع أيضا إلى التخصص، ذلك لان تقسيم العمل يعتمد على مساحة السوق ولقد الحق آدم سميت بتقسيم العمل أهمية كبرى إلى حد أنه اعتبره السبب في تطور التكنولوجيا، وتطبيق رأس المال ولكنا نقول، في هذه الأيام، أن التخصص والمعرفة ورأس المال، كل هذه الأشياء تنموا في وقت واحد وليس من شك في الدور الهام الذي يلعبه التخصص

في ميدان النمو الاقتصادي غير أن للتخصص ثمنه أيضا، في التخصص قد يذوق الويلات إذا قل الطلب على السلعة التي تخصص فيها والملاحظ أن الطلب يختلف ويتنوع بمرور الوقت لان الأذواق، تتغير، أو لأن الأساليب الجديدة والسلع الجديدة تجعل هذه السلع القديمة شيئا عتيقا باليا ولو ليجرب المتخصص حظه في سلعة أخرى فانه قد يفقده دخله وإذا كان هذا تنطبق على الفرد فانه ينطبق أيضا على المجتمع في مجموعه، فكلما عظم التخصص كلما زادت الحاجة إلى المرونة في القيام بالأعمال المختلفة، وهذا خير ضمان ض د المطالب والأذواق التي تتغير أبدا ومن عيوب التخصص أيضا أنه يؤدي إلى ضياع التوازن، وهذا يتضح، بصورة جلية في العمليات الزراعية فالتخصص المفرط في محصول معين قد يؤدي إلى فقدان انتشار للأمراض توازن بيولوجي، وقد يظهر هذا في صورة إجهاد للتربية، أو والأوبئة كما أن التخصص يؤدي إلى افتقار الذهن البشري إلى التوازن فالشعب الذي يتخصص في التعدين لا يرى العالم بالصورة التي يراه عليها شعب خصص في الزراعة.

(ب) اتساع السوق:

كلما اتسع السوق وتضخم كلما تضاعفت إمكانيات التخصص ويعتمد السوق – في حجمه – على درجة الكفاية الذاتية داخل البيوت، وعلى عدد السكان، وعلى رخص وسائل المواصلات، وحفظ المجتمع من الثراء، وعلى تحاسب الأذواق والقيود التي يصنعها الإنسان بنفسه ويضعها أمام التجارة : مثال ذلك الرسوم والتعريفات الجمركية والمحظورات.

(ج) التنظيم:

ما أن يشرع الناس في التخصص حتى يصبح من الضروري استنباط وسيلة للتنسيق بين أوجه نشاطهم وفي المجتمع الكبير يقوم السوق بمهمة التنسيق فالعرض والطلب يحددان السعر على سبيل المثال، غير أن جهاز السعر لا يحل كافة المشاكل الاجتماعية، ذلك لأنه يفتقر إلى الكمال، وهو يتأثر بجهود الناس، وهي الجهود التي يبذلونها لعرقلة سيره، وتقييده فنظام السعر يخضع، في كل مكان للاحتكاريين أو الحكومات، ولكن لا يمكن التخلي عنه أبدا بل أن الاتحاد السوفييتي نفسه يعتمد عليه، ويحاول خلق المهارات النادرة، وتنشيط الإنتاج الزراعي، وعدم تشجيع الناس على استهلاك السلع غير المتوفرة، وإجبار الصناعات الحكومية على أن تصل إلى مراتب الإتقان وإذا كان الجهاز السعر أن ينجح في هذا كله، فلابد أن يكون هناك أناس يستجيبون له ونحن نتحدث عن أسلوب السعر هنا لأننا نتحدث أساسا عن النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يقتضي وجود تخصص، والتخصص يقتضي وجود تنسيق بين أوجه النشاط الإنتاجي المختلة، ولا يتم هذا التنسيق إلا بواسطة جهاز السعر والتنسيق لا يتم إلا إذا كان الناس يستجيبون حقا للتغيرات التي تطرأ على الأسعار والواقع أن مسألة الاستجابة هذه تحتاج الى تعلم، مثلما يتعلم المرء أي فرع آخر من فروع ثقافته.

والتخصص يقتضي أيضا استخدام النقود، والواقع أن اختراع النقود يعد من أكبر انجازات الجنس البشري، أنه شبه اختراع الأبجدية أو اكتشاف طريقة إشعال النار ولو لم يكن هناك نقود لظل الناس يعتمدون على نظام

المقايضة، ولاضطر كل منزل إلى تخزين كل ممتلكاته في مستودعات بدلا من أن يعقد على شراء ما يحتاجه عن طريق الذهاب إلى الحوانيت واستخدام العملة ولو لم تكن هناك نقود لما كان هناك أقراض أو استثمار كبيرين وبالرغم من قيمتها إلا أنها لم تنتشر بعد في كل ركن من أركان العالم واستخدام النقود يغير الأنظمة الاجتماعية، وذلك لأنه يضاعف من أهمية السوق، كما أنه يؤدي إلى تعديل الاتجاهات والمواقف البشرية فما أن تبدأ النقود في الانتشار داخل المجتمع، وما أن يصبح الإنتاج شائعا في الأسواق، حتى تبتعد العلاقات الاقتصادية عن الطابع الشخصي، ولا يعد للمركزون، وإنما يتركز الوزن في النقود التي يملكها المرء ومن السهل جني ثروة في صورة نقود، بدلها من الحصول عليها في صورة أبقار أو جوالات مملوءة بالحبوب.

ونحن نلاحظ بعد ذلك أن التخصص والتجارة يتطلبان تنظيم أماكن الأسواق والافتقار إلى الأسواق علامة من علامات المجتمع البدائي، والتخصص يقتضي نوعا معينا من الأسواق، أسواق للأيدي العاملة، وأسواق للمساكن، وأسواق للأرض وأسواق للعملات الأجنبية، وأسواق للقروض... الخ.. الخ... وبقدر شراء المجتمع بقدر تنوع أسواقه وتضاعف عددها.

(٣) الحرية الاقتصادية

(أ) المذهب الفردي والإجراءات الجماعية :

أن نمو دخل الفرد في غربي أوروبا وأمريكا الشمالية في القرون القليلة الماضية مرتبط – بحق – بنمو الحرية الاقتصادية : حرية الفرد في تغيير

مركزه الاجتماعي، وتغيير عمله، وحريته في حلب الموارد واستخدامها بطريقة تحقق له أنتاجا أوفر بتكاليف أقل، وحرية الدخول في تجارة ينافس فيها الآخرين ممن رسخت أقدامهم في هذه التجارة غير أننا نحب أن نؤكد أن المذهب الفردي ليس بالضرورة أسرع طريق للتنمية الاقتصادية. ذلك لأن الإجراءات الجماعية ضرورية أيضا، وهي تؤدي – في بعض الحالات – إلى نتائج أسرع فالإجراء الجماعي، في صورة تصرف حكومى، ضرورة حتى ولو اقتصر دورة على تكملة الإجراءات الفردية وأمام الحكومات وظائف ضخمة تحقق بمقتضاها التنمية الاقتصادية وقد تقتصر وظيفتها على مد الطرق أو التشجيع على البحث، غير أنها قد تصل إلى الحد الذي تضجع فيه استثمارات جديدة رو تقدم رأس المال لبعض الأعمال الفردية – وكلما قل خطأ الأفراد من المغامرة كالما ازداد العبء الملقى على عاتق الحكومة.

وقد تكون هناك مشاعر قوية تعبر عن نفسها في صورة تماسك قومى ومن شأن هذا، أن يساعد على التنمية الاقتصادية وحين يعتاد أفراد المجتمع على التطلع إلى زعامة والرضوخ لهذه الزعامة يسهل حينئذ إدخال التعديلات والتغيرات التي يتطلبها النمو الاقتصادي – ويختلف الوضع تماما حين يكون كل عضو في المجتمع فرديا عنيدا والإجراء الجماعي والمشاعر المتماسكة ليست أمرا ضروريا للنمو فحسب، وإنما قد تحقق من النتائج ما يفوق النتائج التي يحققها المذهب الفردي. فالمجموعة المتماسكة التي يتم تنظيمها وفقا لشروط صارمة أقدر على تحقيق أهدافها من مجموعة ذات مزاج فردى، وستحقق نسبة أعلى من النمو الاقتصادي إذا كان رئيسها أدرى – من أي فرد فيها بالإجراءات التي يتطلبها النمو.

(ب) المرونة الرأسية :

يرتبط النمو الاقتصادى ارتباطا كبيرا بدرجة عالية من المرونة الرأسية إلى أعلى والي أسفل وهناك أسباب عديدة لهذه الظاهرة فالطبقات العليا في دوائر العمل، والحكومة، والعلم، وغيرها من الدوائر يجب أن تنتعش على الدوام عن طريق الاعتماد على القاعدة، وأن لم تفعل ذلك تدهورت، بيولوجيا وحضاريا أن الطبقة العليا السوية هي الطبقة التي تسمح لأعضائها الضعفاء بالانحدار إلى طبقات دنيا، وفي كل جيل تنتقى من الطبقات الدنيا العناصر الناجحة وتضمها إليها ويجب ألا نخلط بين هذه الظاهرة ومبدأ المساواة ففي كل مجتمع من المجتمعات طبقات اجتماعية عليا وطبقات اجتماعيا دنيا، هناك دائما أناس يسيطرون على أناس سواء في العمل أو الحكم أو الدين والذين يقومون بمهام السيطرة في حاجة إلى تدريب خاص، وهم يتلقون علوما تفوق علوم الآخرين وبعض المجتمعات الغنية تستطيع أن توفر لأبنائها تعليم عاليا يتكلف كثيرا، غير أن معظم المجتمعات لا تقدر على هذا ومن أجل هذا تضطر إلى الاختيار والتميز.

ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي إذا كانت المسئولية وفقا على مجموعة محدودة تسد الباب أمام الآخرين وهذا يقودنا إلى عدة نقاط هامة، منها أن النمو الاقتصادي قد يقتضى خلع الطبقة المهيمنة الموجودة، وإحلال طبقة أخرى محلها ونحن نلاحظ أن النمو الاقتصادي يخلق الطبقة المتوسطة أو يؤدي إلى اتساع رقعتها وذلك عن طريق احتضانها لأفراد من الطبقة الدنيا والطبقة المتوسطة كما يتطلب مزيدا من التنسيق في الموارد واتساع سبل المعرفة، وتطبيقها، يتطلبان نسبة متزايدة من الملمين بشئون

الإنتاج، أنهما يتطلبان مهندسين، وعلماء، وأناسا يتفاوت خطهم من المعرفة والتدريب.

والملاحظ أيضا أن ارتفاع مستوى المعيشة يؤدي إلى ظهور طلبات جديدة اذ تظهر الحاجة إلى الخدمات التي تتطلب مهارة، كالحاجة إلى أطباء أسنان ومدرسين، وموسيقيين وغيرهم كما أن النمو يحتاج إلى التنسيق لأنه مرتبط بمسألة التخصص.

ومن أجل هذا كله لا نتوقع أن يحدث النمو الاقتصادي الساحق في مجتمعات محرومة من المرونة الاجتماعية، وحرمانها من الجنس، أو التحذلق الاجتماعي، أو التميز بين الأديان.

(ج) حرية الأسواق:

يتطلب النمو الاقتصادي أن يكون الناس أحرارا في الحصول على الموارد والدخول في العمليات المختلفة، سواء تم هذا بوصفهم أفراد أو بوصفهم أعضاء في هيئة حكومية يجب أن يكون في مقدورهم شراء وسائل الإنتاج أو استدانتها أو استئجارها ونحب أن نقول، في معرض الحديث أن النمو يتعرض لبعض القيود إذا كان الدين أو تقاليد البلد، لا يحبذ الاستدانة لقاء فائدة والى جانب الحصول على الموارد ورأس المال يجب أن يكون الطريق ميسرا أمام الحصول على الأرض أيضا وقد يصبح الحصول على الأرض مقيدا ولكن من أجل الصالح العام، وذلك حين يخشى المسئولون على الأرض من كثرة المطالبين حولها مما يؤدي إلى الإقلال من الموارد الطبيعية ومن المؤكد أن هناك بعض استخدامات للأرض تؤدي إلى

أضعاف مواردها الطبيعية، كالتعدين مثلا أو تشييد مطارات فوق أرض خصبة صالحة للزراعة.

ويجب أن يكون الطريق ممهدا أيضا أمام الحصول على الأيدى العاملة، ويجب أن تكون هناك قدرة على تنظيم أعداد فقيرة من العمال الذين يعملون تحت إشراف إدارة مركزية (إذا كانت الاقتصاديات ذات إنتاج ضخم) وينطبق هذا الوضع على الاستثمارات الجماعية، أو الحكومية، أو على الاستثمارات الخاصة ونظرا لأن النمو معناه التغير وجب أن تكون الطاقة العاملة مرنة، كأن تترك بعض الاستثمارات لتتجه إلى أخرى وفي المجتمعات الاستبدادية تصدر الأوامر للعمال وتبلغهم بالمكان الذي يجب أن يشتغلوا فيه، بل أن المجتمعات الديمقراطية نفسها تضطر إلى اتخاذ هذا الإجراء عينة زمن الحرب أما في زمن السلم فان المجتمعات الديمقراطية تعتمد على إجراءات وأساليب السوق فيتم طرد الطاقة العاملة الفائضة، وفي الوقت نفسه تكون هناك استثمارات تتطلب المزيد من العمال، وإذ ذاك تحقق عن طريق عرض الأجور على العمال.

نتجه بعد ذلك إلى الاستهلاك أن النمو الاقتصادي يقتضي إتاحة الحرية لأصحاب الأفكار الجديدة لكي يضعوا هذه الأفكار موضع التنفيذ، بالرغم من أن هذا قد يسيء إلى منافسيهم. فان النمو يتطلب الحرية في المنافسة، وفي نفس الوقت قد يسيء النمو إلى المتنافسين لدرجة أنه يقتضى قمع المنافسة والمنافسة التي تعبر عنها الأفكار الجديدة (منتجات جديدة – أساليب جديدة في الإنتاج أو التوزيع – موديلات جديدة – مصادر جديدة في الإنتاج) هذه المنافسة لا تسيء إلا اللذين يرتبط

مصيرهم بكل ما هو قديم، وباللذين يتسم مواردهم بالجود – ذلك أنهم لا يستطيعون أن يتأقلموا مع الأفكار الجديدة، أو يعجزوا عن الاتجاه إلى نشاط آخر دون أن تلحق بهم خسارة. أما الاحتكارات، فالملاحظ أن أضرارها. في ميدان النمو الاقتصادي أوضح من أضرارها في أي ميدان آخر ولكنا نقول أنه مهما اختلفت الآراء حول مبدأ فان الكل متفق على أن الاحتكارات سليمة إذا كانت تؤدي إلى النمو الاقتصادي وأنها سيئة إذا كانت تقيد هذا النمو وتعرقله والاحتكارات قد تفيد النمو لأن الاحتكارات وحدها هي التي تستطيع إنفاق المبالغ الضخمة المطلوبة في البحث والتطور في أيامنا هذه.

أما عن الصناعات الجديدة، فان من المستحب حماية هذه الصناعات في مراحل تطورها الأولى ولكن بشرط سحب هذه الحماية بعد مضي عدد معقول من السنين وأن لم يتم هذا التقييد الزمني أساء هذا إلى النمو الاقتصادى.

التحول الذي يطرأ على الأنظمة

بعد أن تحدثنا عن الأنظمة الاقتصادية وصلتها بالنمو الاقتصادي تنتقل إلى الحديث عن الكيفية التي تتغير بها هذه الأنظمة، وما إذا كان التغير يسير وفقا لخطة مرسومة، وإذ نؤكد أن التغير الاقتصادي ليس وليد التغير في الأنظمة بصورة تامة. فقد يحدث النمو الاقتصادي نتيجة الازدياد في رأس مال، أو الحصول على معارف جديدة وما شاكل ذلك والنمو الذي يحدث بهذه الطريقة يؤثر بلا شك على طريقة تكوين الأنظمة

الاقتصادية ويؤدي إلى حدوث تغير فيها وفي نفس الوقت قد يطرأ على الأنظمة الاقتصادية تغيرات ليست وليدة تغير اقتصادى، ويحدث هذا مثلا بتأثير من انتفاضات وثورات دينية أو سياسية أو طبيعية.

ومن أهم السمات التي تميز الأنظمة من وجهة نظر النمو الاقتصادي مقدار الحرية التي تتيحها أمام المناورات فما أن يصبح في مقدور الناس انتهاز الفرص الاقتصادية حتى تبدأ المنظمات المحلية في عملية التكييف لكي تحمي الدوافع والبواعث وتشجع والتجارة أما إذا قلت الفرص، فان ألنمو سيتضاءل وتبدأ المنظمات كيف نفسها وفقا لطابع الركود والجود.

وعندما تتكيف المنظمات وفقا للظروف الاقتصادية المتغيرة قد تحدث أشياء مؤلمة ذلك لان هذا التكيف لا يكون متوازنا أو كاملا. وإذ ذاك يختلط القديم بالجديد بطريقة غير منطقية، وبنسب غريبة عجيبة، تختلف من مجتمع إلى آخر ولا يكون التحول كاملا بالمرة ومن أجل هذا نلمس وجود تباين واختلاف بين دول الغرب الرأسمالية، على سبيل المثال ذلك لأن كل واحدة منها تحتفظ بنسب مختلفة، بأفكار سائدة قبل قدوم الرأسمالية إليها والواقع أن التحول يحتاج إلى وقت طويل لكي يتعود الناس على الأوضاع الجديدة ويتأقلمون والأمر يتطلب زمنا كبيرنا لكي يتأقلم الناس مع اقتصاديات المال، ويتعلمون كيف يغتنمون الفرص الممثلة في المال، وكيف ينفقون النقود ويحصلون عليها أو كيف يحتفظون بها عندما يحصلون عليها وهم في حاجة إلى نمط أخلاقي جديد، وقد يحتاج ظهور هذا النمط إلى وقت طويل جدا.

وكثيرون من الناس يشعرون بذهول إزاء المتناقضات التي يتضمنها التغير، وهم يتساءلون : ألا يمكن تنظيم التغير الاجتماعي تحقيق التوازن فيه ؟ والواقع أننا قد نعجز عن التكهن بطاقة التغيرات التي ستنتج عن حادث معين، غير أن هذا لا يعني أننا عاجزون عن التحكم في مجرى التغير بوسيلة من الوسائل مثال هذا أننا نعرف أن التصنيع قد أدى إلى ظهور أحياء قذرة في بلدان كثيرة حدث هذا في الماضي، ولكن ليس معنى ذلك أننا لا نستطيع أن نطالب اليوم بتخطيط المدن لاستيعاب الذين يعملون في ظل نظام التصنيع، وتوفير شروط الإسكان الصحي لهم.

والملاحظ في نظرية النمو الاقتصادي بأن "الأشخاص الجدد" هم الذين يلعبون دورا كبيرا في أحداث التغير، وجعل هذا التغير نقطة تحول. وهكذا نجد أن الذين ينتهزون الفرص الجديدة ليسوا من صنوف الطبقة المهيمنة التقليدية.

ذلك لأن الطبقة المهيمنة – قبل كل شيء – ترضي تماما عن الوضع الراهن وليست بحاجة إلى السعي وراء فرص جديدة وإذا كان من في القمة لا يحدثون ألتغير فان من في القاع لا يحدثون أيضا، ذلك لأن أصحاب القاع ربما كانوا أرقاء أو خاضعين أو قد يبلغ بهم الفقر والجهل جدا يجعلهم يخافون الإقدام والاستمساك بالشجاعة وهكذا يظهر الرجال الجدد من بين الطبقة التي تتوسط المرتبتين، الاجتماعيتين والفرص الجديدة قد تتحدى السلطان الاقتصادي الطبقة المهيمنة الموجودة، وقد يغير قيمة الأرض التي يعتمد عليها أفراد هذه الطبقة للحصول على ثروتهم أو قد تتحدى الرق والعبودية، أو تتيح فرصا أفضل للتشغيل وتؤدي إلى رفع الأجور مما يضايق

أفراد الطبقة المشار إليها وهكذا تعادي هذه الطبقة للفرص الجديدة، وقد يدور الصراع من أجل النفوذ بل قد يؤدي إلى حرب أهلية.

وهناك من يقول أن رجال المدن هم الذين يلعبون دائما الدور الحاسم في التعجيل بالنمو الاقتصادي والواقع أن رجال المدن يفوقون سكان الريف في مساهمتهم في حقل التغير – وليس الأمر راجعا إلى تكوين بيولوجي يتفوق فيه الحضريون على الريفيون، وإنما يرجع الأمر كله إلى أسباب تتصل بالبيئة أو الفرص، وهكذا تزعمت المدن المعركة التي دارت في أوروبا في أواخر العصور الوسطى من أجل المزيد من الحرية الاقتصادية.

ونريد أن نشير إلى عنصر هام غير مباشر، وهو نمو الروح القومية، فالروح القومية تؤثر في هذه الأيام على النمو الاقتصادي – وبصورة ملموسة للغاية ونحن نربط الحركات السياسية القومية بالبلدان التي تعاني من الاستعمار أو كانت تعاني منه ثم حصلت على استقلالها أخيرا. غير أن المشاعر القومية ليست وفقا على هذه البلدان وحدها بأي حال من الأحوال، ففي أيامنا هذه نجد أن كافة البلدان، "المتأخرة" تنقم على تأخرها ولا ترضى به، وهي تواقة إلى تحقيق النمو، ونظرا لأن « التأخر اصطلاح نسبي تماما، وجدنا أن كل بلد يحاول ألا يتخلف عن ركب النمو الاقتصادي، سواء كان هذا البلد بريطانيا أم الصين.

والآن لننتقل إلى نقطة أخرى، وهي " نظريات التطور الاجتماعي".. هل هناك طريق تسير فيه التغيرات التي تطرأ على الأنظمة ولا تحيد عنه أبدا ؟ هل تتعاقب المراحل ؟ هل هناك " تقدم" حتى لا مفر منه ؟ أم أن حركة التاريخ تسير في شكل إنخفائه دائرية ؟ الواقع أن الكثيرين من الناس

يرون أن كل مجتمع لابد وأن يمر بمراحل محدودة من مراحل التطور، ويختلف الكتاب في تعريفهم لهذه المراحل، فقد يفسرونها على ضوء الاقتصاد، أو السياسة. أو الدين. والملاحظ أن فكرة تتابع المراحل وتلاحقها لم تعد تحظى بالانتشار. بل أن الشيوعين أنفسهم تبذوا الفكرة القائلة بأن البلد لا بد أن يمر بالرأسمالية أولا لكي يصل بعد ذلك إلى الاشتراكية. لقد بات من الواضح اليوم أن في مقدور المجتمع أن يتخطى مرحلة أو مرحلتين من هذه المراحل. ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الفكرة الجديدة أن المجتمعات أصبحت تتأثر ببعضها. أما في الماضي فقد كان كل مجتمع معزول وبذلك كان لابد بأن يمر بكل مرحلة بانتظام، أما اليوم فهو يستفيد بخبرات المجتمعات الأخرى، وبذلك يختزل مراحله.

ورفضنا للنمو أو التدهور الحتمي ليس معناه قبولنا لمفاهيم الدورات اذ كان حريا بنا أن نتخذ موقفا حياديا، وبهذا ننكر حتمية السرعة التي يسير بها النمو، وننكر أيضا حتمية الحركة الدائرية وذلك لأن التغيرات التي تطرأ على سرعة النمو ليست راجعة – بالضرورة – إلى تغيرات في الأنظمة. والواقع أن النمو قد يتباطأ في سرعته لان عدد السكان فاق الموارد الموجودة أو الوقوع كارثة طبيعية، أو حدوث تغير في طرق العالم التجارية، أو قلة الطلب على السلع التي تخصص فيها بلد من البلدان.

الفصل الرابع

المعرفة

قلنا أن السبب في النمو الاقتصادي هو الرغبة في الاقتصاد، وتجمع المعرفة، وتراكم رأس المال، وقد بحثنا في العنصر الأول في الصفحات السالفة ونتحدث الآن عن المعرفة، والواقع أن النمو الاقتصادي يعتمد على المعارف التكنولوجية الخاصة بالأشياء والكائنات الحية، كما يعتمد على المعارف الاجتماعية الخاصة بالإنسان وبعلاقاته مع أخيه الإنسان.

والمعرفة أنما تنمو لأن الإنسان بطبعه محب للإستطاع محب الإجراء التجارب وحبه للاستطلاع يدفعه إلى استكناه سر الأشياء، ذلك لأن هذه الأشياء تجتذب انتباهه بالرغم من أنها قد لا تتصل - بصورة مباشرة – بمشاكله الراهنة..كما أن رغبته في التجربة تسير بوحي من المهام التي يمارسها، والمشاكل التي يتطلب العمل حلها. ونظرا لان كل جيل يبنى معارفه على أساس الجيل السابق كانت الكتابة من أهم المخترعات التي أدت إلى تجمع المعرفة. وأهم اختراع بعد ذلك هو المنهج العلمي، ولقد كان له دوره الذي لا ينسي في التعجيل بنمو المعارف.

ولابد باستمرار من ظهور أفكار جديدة، والأفكار الجديدة في حاجة إلى تطبيق، ولكن من الملاحظ أن هناك هوة دائما بين ما يعرفه الخبراء ويدركون مدى أهميته من أجل انجاز الأشياء، وما يتم بالفعل في واقع الحياة

على يد الغالبية العظمى من الناس، لا يكفي أبدا أن تنمو المعرفة وتزدهر، وإنما يجب إشاعتها، وتطبيقها بصورة عملية، وتتوقف السرعة التي تسير بها المعرفة على مدى استعداد الناس لقبولها، كما تتوقف الأيدي على مدى استعداد المنظمات لتشجيعها. والملاحظ أن الأفكار الجديدة تلقى استجابة سريعة في المجتمعات التي اعتاد فيها الناس وجود وجهات نظر متنوعة، أو المجتمعات التي تعود فيها الناس على التغير، ومن ثم تتسم نظرتهم بالطابع التجريبي (البرجماسى، كما يتوقف سرعة تقبل الفكرة على طابع هذه الفكرة نفسها. فليست كل الأفكار الجديدة ملائمة، بالرغم من أنها قد تكون نافعة بالنسبة البلد آخر وقد تتطلب الفكرة الجديدة أحداث تغيرات اجتماعية ومن ثم تقابل بالرفض والمقاومة لهذا السبب بالذات.. كما أن التحديد قد يلقي مقاومة عنيفة حين ينشب الصراع بينه وبين المحظورات أو المبادىء الدينية السائدة والكثير يتوقف على السؤال التالي : من هم الذين يتبنون الفكرة الجديدة ؟ فاذا كان الذين يتبنونها من ذوي المكانة في المجتمع فإنها ستحقق انتشارا سريعا - وهذا يختلف عن وضعها فيما لو قام باحتضانها أناس لا وزن لهم.

وفي ميدان الانتاج، يجب أن تكون المعارف مثمرة، ويجب أن تعود بالربح على الآخرين، وبذلك تقابل بالترحيب والقبول.

ننتقل بعد ذلك إلى البرامج الخاصة بالتدريب،فالتنمية الاقتصادية تتطلب إيجاد تسهيلات تعليمية هائلة في كافة المستويات. والطلب يزداد على التعليم الابتدائي الذي يبلغ ذروته في المطالبة بجعل التعليم إجباريا. والأمر يحتاج أيضا إلى المزيد من المدارس الثانوية، وذلك من أجل إعداد البعض الدخول الجامعة،

وإدخال الآخرين معاهد فنية، وإعداد السكرتاريين، والمدرسين والفنيين.

والمعروف أن البلد ذي الميزانية المنخفضة لا يستطيع أن يوفر كل هذه التسهيلات ومن ثم يضطر إلى الاختيار على أساس الأهم فالمهم... هل يعد قلة من المدربين تدريبا متقنا أم عددا كبيرا من المدربين تدريبا متوسطا ؟ هل يفضل التعليم الثانوي أم الفني، المعارف الإنسانية أم علوم التكنولوجيا ؟ والملاحظ أن وجهات النظر السياسية تجاه مسألة الأفضلية تتغير على الدوام.

وهناك السؤال الهام : هل يعتبر التعليم الجامعي خدمة استهلاكية أم خدمة استثمارية ؟ أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على نسبة العرض الى الطلب وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي تخرج فيها من كليات الآداب عدد كبير من العاطلين نجد أن التعليم الجامعي هو خدمة استهلاكية الاستثمارية وهذا وضع لا يمكن تأييده والدفاع عنه، لأن تعليم الطالب الجامعي يتكلف الكثير، وذلك إذا كان هذا التعليم الجامعي مجرد خدمة استهلاكية كان من الأفضل والأسلم إنفاق نقود دافعي الضرائب في إعداد مزيد من المدارس الابتدائية أو الثانوية.

غير أن الوضع يتغير في مجتمع تقطع فيه التنمية الاقتصادية أشواطا واسعة أن الطالب في هذه الحالة يزداد على الأطباء والمهندسين، والبيولوجيين، ورجال الإدارة، وكافة خريجي الجامعة وتغير الآراء يؤثر على الميزانية المخصصة للتعليم فمنذ خمسين عاما كان التركيز منصبا على التعليم الابتدائي، غير أن التعليم العالي والفني يتمتع اليوم باهتمام كبير.

ننتقل الآن إلى موقف النمو الاقتصادي من الزراعة والصناعة،

فالملاحظ أن النمو الاقتصادي يؤدى إلى تدهور أهمية الزراعة بالنسبة لموارد التشغيل الأخرى وهكذا تستوعب الصناعة عاملين من الحقل الزراعي. ولقد اتفق الجميع على أن إنتاج العامل الذي أتى التوه من الريف هو إنتاج منخفض جدا إذا ما قيس بإنتاج العامل الذي مضت عليه، في المصنع، فترة طويلة وسبب هذا أن أسلوب العيش في الميدان الزراعي، يختلف عن أسلوب العيش في الميدان الآخر، فالمزارع يعمل من الفجر حتى المساء، ويقضي فترات في عمل شاق مرهق، غير أنه يجد أيضا ساعات فراغ طوال في بعض المواسم.. أما الصناعة فتتطلب من العامل أن يعمل بصورة منتظمة وفي أوقات محدودة وفي الزراعة نجد أن الفلاح سيد نفسه أما العامل فيخضع لإشراف الرؤساء، ويتعلم مهارات جديدة لا يحتاج إليها الفلاح الذي يتوارث أسلوب أجداده. ويختلف المجتمع الزراعي عن المجتمع الصناعي في أن الفرد في المجتمع الأول يعمل وحده أما في الثاني فانه يعمل مع الآخرين، وقد يواجه عددا هائلا من الزملاء لم يكن له يد في اختيارهم وهكذا يقتضى الأمر مرور وقت طويل لكي يتأقلم ويستقر ويتمشى مع مطالب الأسلوب الجديد في المعيشة والملاحظ أن القادمين الجدد إلى أماكن الصناعة يعيشون في بداية الأمر في إحياء وازقة قذرة، دون أدنى استمتاع بمباهج العيش في المدن، ولا ندري لماذا لا يتم تخطيط المدن الصناعية الجديدة بطريقة لائقة، مع تزويدها بالمساكن التي تتسع لأسر كاملة، وإنشاء المدارس، وفتح المنتزهات وبناء دور السينما وكل ما من شأنه يجذب إليه العاملين هذا ومن الأمور الهامة جدا العناية بصحة العمال الجدد وغذائهم.

تأتي بعد ذلك مسالة إدارة الأعمال، أن التنمية الاقتصادية تتطلب

وجود مديرين أكفاء، سواء في ميدان العمل أو الخدمات العامة والاقتصاديات التي تنتج على نطاق واسع تستطيع أن تدر دخولا كبيرة، ولكن على شريطة أن يكون هناك أشخاص أكفاء يستطيعون إدارة الأعمال المختلفة. ومدير الأعمال يستطيع أن يتعلم بعض خبراته عن طريق العمل في المؤسسات الأجنبية في الداخل أو الخارج والملاحظ أن البلدان التي تقطع المراحل الأولى في نموها تجد أنه من الأفضل لها إرسال شبابها إلى الخارج للاستفادة من الخبرة في المؤسسات الأجنبية وهكذا أرسل الألمان عددا كبيرا من شبابهم إلى انجلترا للعمل هناك، وذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ثم اقتفت اليابان أثرهم بعد ذلك وأرسلت بأفراد من شعبها إلى ألمانيا والي الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما عاد هؤلاء أستقل البعض بأعمالهم بينما ذهبت الغالبية إلى المؤسسات الموجودة، سواء كانت هذه المؤسسات محلية أم أجنبية، والبعض الآخر اشتغل في السلك الحكومي، والملاحظ أن هذا السلك يحتاج بدوره إلى خبرة ودراية بكيفية إدارة الأعمال وقد لا يكون من السهل على الشعوب الملونة أن تطبق هذه السياسة إذ لازال هناك تحيز عنصرى في بعض البلدان الناهضة، ومن ثم قد لا تقبل بعض المصانع والمؤسسات قبول الملونين للتدريب على العمل فيها غير أن الفرص الموجودة بالفعل أكثر من الفرص التي تستغل والواقع أن هناك بعض البلدان الصناعية التي تريد بالفعل توثيق عرى علاقتها الشخصية ببعض البلدان الفقيرة، وذلك لكي يصدر البلد الصناعي منتجاته لهذا البلد الفقير.

غير أن المدرسة الرئيسية التي تكفل خبرة بالعمل إنما تتمثل في صغار

العاملين الذين يشتغلون بالاتجار، أو بتشغيل ناقلتين أو أكثر أو أدارة مصنع صغير وكثيرون من هؤلاء يصلون في النهاية إلى هاوية الإفلاس، غير أن البعض يشتد ساعده ويشتد، وبمرور الوقت تتضاعف خبراته وكفاءاته، وفي النهاية يدير أعمالا ومهام ضخمة.

وبعض الحكومات تحرس على النهوض بالاستثمارات التي تستخدم الموارد المحلية حقلا لها، ولهذا تنشئ هذه الحكومات بعض المؤسسات المالية الخاصة التي تقوم بإقراض المال الصغار رجال الأعمال، وهذه الخطوة تحقق نفعا كبيرا إذا كان العيب متصلا بعجز في رأس المال ولكن ندر أن يكون الوضع على هذه الصورة وحدها،لأن الرأسماليين المحليين يفتقرون أيضا إلى الكفاءة والمهارة في إدارة الأعمال وإقراض المال الصغار رجال الأعمال دون إشراف أشبه بمن يصب الماء في متاهة لا فائدة منها، فالواقع أن هؤلاء الناس يحتاجون أولا إلى الإشراف والرقابة، كما يحتاجون إلى النصح وبعد ذلك تأتي مسألة رأس المال.

وهناك مجال آخر لتدريب رجال الأعمال على مهام الإدارة، وهذا المجال هو الحركات التعاونية، ذلك لأنها حين تسير على الأسس الديمقراطية تتيح الفرصة لعدد كبير من الناس لكى يتعرفوا على مشاكل العمل، والواقع أن هذا المظهر أجدى مظهر في الحركات التعاونية، فالجمعيات التعاونية تقوم بتسويق الإنتاج، وتقسيم المدخرات وتوزيعها على الفروع المختلفة، وتشترى ما تحتاج إليه من المواد، وبذلك تكفل خبرة كبيرة للعاملين فيها.

الفصل الخامس

رأس المال

يرتبط النمو الاقتصادي بنسبة دخل الفرد في المجتمع، ولقد رأينا كيف أنه يرتبط بأشياء أخرى أيضا كالمنظمات التي تحفز إلى بذل الجهد، والمواقف والاتجاهات التي تقيم الكفاءة الاقتصادية، والمعارف الفنية المتزايدة.. الخ ورأس المال ليس الشرط الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي، ولو توفر رأس المال دون وجود أطار مثمر فانه سيضيع عبثا

ما مدى فائدة رأس المال ؟ الواقع أنه سؤال ليس من اليسير الإجابة عليه لقد لوحظ أن البلدان المتخلفة أقل قدرة من البلدان المتطورة على إنتاج سلع رأس المال، ذلك لأنها أقدر على إنتاج السلع الاستهلاكية ونحن مضطرون إلى تقسيم مسألة تكوين

المال إلى قسمين رئيسيين : مسألة البناء والتعمير وصناعة رأس الوسائل اللازمة وقد يمكن انجاز التعمير في الداخل، وفي نفس الوقت يمكن استيراد الأجهزة، وبذلك يتسنى تفادي العجز الذي يتسبب عن الإنتاج المحلي. وستكون القدرة الإنتاجية الرأس المال في البلدان المتخلفة أقل، ذلك لأنها في حاجة إلى المعارف التكنولوجية. موجز القول أن الدخل، في البلدان المتقدمة، ينمو لان المعارف تنمو، وقد يظل ينمو بالرغم من أن رأس المال قد يتوقف عن النمو، أما في البلدان المتخلفة فنلاحظ أن

التكنولوجية تسير بخطى بطيئة ومن ثم لا تسهم كثيرا في اطراد رأس المال وإذا كان رأس المال مثمرا في حالة استخدامه لإدخال أساليب جديدة، فانه يثمر أيضا إذا استغل في افتتاح موارد فنية لم تكن معروفة من قبل.

ومن أجل هذا قيل أن البلدان المتأخرة تستطيع أن تستفيد برأس المال أكثر مما تستفيد به الدولة المتقدمة. ولا نستطيع أن نحكم بثقة قاطعة ونحن نقارن بين أفضلية قطاع اقتصادي على قطاع آخر والملاحظ أن نسبة رؤوس الأموال والدخول تتباين بشدة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وهكذا ترتفع النسبة في المنافع العامة وتفوق النسبة الموجودة في التصنيع ومن ناحية أخرى إذا استثمرنا رأس المال في العامة فانه قد يضاعف المنافع من الطاقة الإنتاجية لا في هذا القطاع وحده وإنما في بقية قطاعات الاقتصاد أضف إلى هذا أن هناك اختلافات جوهرية بين مطالب رأس المال في القطاع الزراعي ومطالبه في القطاع الصناعي.

والحديث عن بذل رأس المال يقودنا إلى النقطة التالية : يجب استخدام رأس المال – في البلدان المتخلفة – بطريقة اقتصادية وهذا الوضع يختلف بالطبع عن وضع رأس المال في الدول النامية. لا تكلف الكثير وفي نفس ولهذا يقتضى الأمر في الحالة الأولى السعي وراء الأساليب التي الوقت تحقق إنتاجا ملموسا. ومن الأفضل أن يبني الإنسان العشرين عاما بدلا من خمسين.

والافتقار إلى المهارة يحول بين الناس وبين استغلال رأس المال بصورة مثمرة، وقد رأينا كيف أن أكثر من نصف رأس المال يذهب في البناء

والتشييد. ومن ثم يتوقف امتداد رأس المال على نسبة التوسع في صناعة البناء والتشييد ولا يمكن وضع الخطط موضع التنفيذ ما لم يكن هناك نجارون ومهندسون وكهربائيون، سواء أكان العمل عبارة عن مد للطرق أو إقامة للقناطر أو السدود أو تشييد للمصانع أو مراكز القوى أو المساكن، إلخ.. وفيما يتعلق بمسألة المهارة التي أشرنا إليها نقول انه من الممكن استيراد أو تدريب المحليين على إجادتها. ولقد اعتمدت روديسيا الشمالية على استيراد المهارات وحققت امتدادا سريعا في تكوين رأس المال دون أن سبب لها، ذلك إرهاقا للطاقة المادية غير أن امتداد رأس المال يعتمد في أماكن أخرى على التدريب وكثير من البرامج التخطيطية التي تفشل إنما تفشل لعدم الاهتمام بمرحلة التدريب هذه وعدم إحلالها المحل الأول.

نصل بعد ذلك إلى تكوين رأس المال، والواقع أننا لا نعرف الكثير عن نسبة إجمالي الاستثمار إلى صافي الاستثمار، بل أن التقسيم بين الاثنين يشير عقبات نظرية كثيرة حتى في البلدان الصناعية.

والواقع أن صافي الاستثمار ظل في أمريكا يمثل حوالى٪١٣ وبلغ إجمالي الاستثمار بالنسبة لإجمالي الإنتاج القومى ٢٠ ٪ أما بالنسبة التقسيم الاستثمار المختلف لرأس المال بين قطاعات الاقتصاد المتنوعة وفي هذه البلد أن يبلغ الاستثمار حوالى ٪٢٠ من الإنتاج القومي والواقع أن هذه البلدان تتباين وتتنوع في استثماراتها، غير أننا إذا فكرنا في برنامج يمثلها وجدنا أن الاستثمار الثابت قد نجى على النحو التالي:

الإسكان حوالي ٪٢٥

المنشآت والمنافع العامة	حوالي ٣٥٪
الصناعة والزراعة	حوالي ٣٠٪
أعمال أخرى	حوالي ١٠٪
	١٠٠٪

وهذه الأرقام تقريبية، وتمتد لسنوات طوال، ويحدث أثناء ذلك تقلبات تختلف من عام إلى آخر وإذا حاولنا الوقوف عند هذه التقسيمات قليلا واجهتنا مسألة الإسكان، وان الكثيرين قد يدهشون حين يرون أنها تشغل هذا الحيز، غير أن هذه الظاهرة حقيقة واقعة، وهي حقيقة واقعة في البلدان الصناعية على الأقل وتختلف النسبة من بلد لآخر طبقا لنمو السكان، وهى ترتفع في البلد الذي ينتقل فيه السكان من الزراعة إلى التصنيع، لأن هذا الوضع يتطلب التوسع في المدن من أجل هذا وصلت نسبة الاستثمارات الخاصة بالسكان في بريطانيا حوالي ١٠٪ وواصلت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٣٠٪ ويبدو أن الاهتمام بهذه المسألة غاب عن ذهن الاتحاد السوفيتي وهو يتبع مشروع السنوات الخمس الأول.

والواقع أن البلدان المتخلفة تحتاج إلى تخصيص أكثر من ٢٥٪ من استثماراتها في الإسكان، وذلك لكي تتجنب الكوارث التي جربتها معظم الانقلابات الصناعية.

والأرقام تؤكد أيضا مدى أهمية المنشآت والمنافع العامة (كالطرق والموانئ. والنقل. والمياه. والكهرباء. والمدارس والمستشفيات.. والمباني

الحكومية) بل أن هذا الباب في المدن الصناعية يأخذ من رأس، المال أكثر مما يأخذه النشاط الصناعي.

وترتفع النسبة في السنوات الأولى من التنمية الاقتصادية ثم تتدهور بعد ذلك، ذلك لأن التنمية، في أعوامها الأولى، بعد ذلك إلى نفقات تتطلبه وضع إطار للمنافع، وبالرغم من أن هذه المنافع تحتاج خاصة بصيانتها وإصلاحها والتوسع فيها وتعديلها، إلا أن هذه النفقات ليست في ضخامة نفقات الإنشاء الأولى.

والاستثمارات العامة في هذا الميدان هام جدا إذا ما قيست بالاستثمارات الخاصة. وفي البلدان التي تترك أمير المنافع العامة في يد الاستثمارات الخاصة نجد أن استثمارات الحكومة ضئيلة جدا بالنسبة لإجمالي الاستثمارات – وربما وقفت هذه النسب عند ١٠٪ أو تقل هذه النسبة ارتفاعا إذا أخذت الحكومة على عاتقها مهمة الإسكان.

ولقد قررت بلدان مختلفة كثيرة الاضطلاع بهذه المسئوليات. أما توزيع الاستثمار بين التصنيع والزراعة فيتوقف على أهمية هذه القطاعات بالنسبة للاقتصاد. ففي بريطانيا لا يتعدى نصيب الزراعة من الاستثمار هز، غير أن الزراعة، هناك لا تشغل بدوي ٥٪ من السكان.

أما النسبة في الولايات المتحدة فتتراوح بين ٨٪، ١٠٪ وفي كافة البلدان يؤدي اطراد دخل الفرد إلى التوسع في التصنيع وطغيانه على الزراعة ذلك لأن الناس كلما ازدادوا غنى ضاعفوا من شرائهم للأشياء المصنوعة، وأنفقوا فيها أكثر مما ينفقون في استهلاك الطعام.

ومن أجل هذا يكون هناك ميل طبيعي إلى ارتفاع نسبة المستثمر في الصناعة، وفي نفس الوقت تتضاءل نسبة المستثمر في الزراعة. والى جانب هذا تعتمد نسبة كل قطاع من هذين القطاعين على موارد البلد الطبيعية، ونسبة هذه الموارد إلى عدد السكان الموجودين فيها.

وقد قلنا في موضع سابق أن الاستثمار ضرورى. للنمو الاقتصادي ونخلص من هذا أيضا إلى أن الادخار ضرورى لهذا النمو، ذلك لأن الاستثمار يتطلب في نفس الوقت ادخارا.

وهناك من يتساءل : هل الادخار ضرورى، أفلا يحسن بنا أن نشجع الناس على الإنفاق لتنشيط المسبوق والعمليات الإنتاجية ؟ الواقع أن الادخار ضرورى جدا، غير أنه إذا زاد أو قل عن النسبة المعقولة أدى إلى نتائج ضارة، وإذا نظرنا إلى موقف الطبقات من الادخار وجدنا أن طبقة المزارعين تجمع بين المتناقضات، فهي طبقة حريصة في أنفاقها ذلك لأنها تعرف أنها تعيش دائما على شفا الإفلاس، ومع ذلك تقع باستمرار في الديون بالرغم من حرصها.

أما الطبقات التي يعمل أفرادها ويتلقون مقابل عملهم أجورا ورواتب فان دخلها أكثر ثباتا من دخل المزارعين، ومع ذلك فهى لا تدخر كثيرا ذلك لأن عقليتها منصرفة إلى الإنفاق بدلا من الادخار.

وفي أي مجتمع من المجتمعات نجد أن مدخرات الطبقة الوسطى لا تلعب دورا كبيرا في الاستثمار الإنتاجي، ويحدث هذا بصفة خاصة في المجتمعات التي تختلف فيها الطبقة العليا عن الطبقة الوسطى من ناحية

الجنس، وإذ ذاك تعتمده الطبقة الوسطى إلى تعويض ش عورها بالنقص وتحاول الظهور بمظهر الثرية، وذلك عن طريق إنفاق دخلها واستهلاك الكثير من المواد.

وعندما يدخر أفراد هذه الطبقة، فإنما يشيدون منزلا يعد ذلك أو يشترون عربة جديدة، ويصلون إلى المستوى الذي وصل إليه الجار وزوجته

ومن المهم جدا تشجيع المزارعين على الادخار، ذلك لأن الزراعة تلعب دورها الكبير في التنمية الاقتصادية والملا حل أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التوسع في كافة أوجه النشاط الأخرى، ويكون التوسع على حساب الزراعة بمعنى أن المهن الأخرى تتزايد وتتسع رقعتها باستمرار، والذين يشتغلون في هذه المهن بحاجة إلى الطعام، وهذا الطعام إنما يجيء من إنتاج العمال الذين ظلوا يشتغلون بالزراعة، ومن ثم فان النمو الاقتصادي يقتضي رفع نسبة إنتاج كل فرد يشتغل بالزراعة،، وإيجاد فائض إنتاج لإطعام من يعملون في القطاعات الأخرى.

ومن الممكن أن تتم التنمية الاقتصادية دون أن يقتضي الأمر الاعتماد على المزارعين لتمويل الاعتمادات اللازمة لرؤوس الأموال – على شرط أن تجيء الأموال اللازمة من مصادر أخرى – والواقع أن هذه المصادر الأخرى كانت تتمثل في الماضي في الأرباح التي تجيء من استثمارات الأعمال، وهذه الاستثمارات في البلدان المتخالفة – تميل إلى النمو بالنسبة للدخل القومي هذا إذا كانت الظروف ملائمة.

والتفسير الجوهرى لأي " انقلاب صناعي" ونقصد به أي ارتفاع

مفاجئ في سرعة تكوين رأس المال، هو أن الفرص قد تضاعفت فجأة أمام جمع المال سواء تمثلت هذه الفرص في الاختراعات الجديدة، أو التغييرات التي تطرأ على الأنظمة والتي تجعل في الإمكان استغلال الإمكانيات الموجودة.

والواقع أن هذا التفسير ينطبق على الانقلابات الصناعية التي وقعت عليها بريطانيا، واليابان، والاتحاد السوفيتي. وفي هذه الحالة لا تذهب مزايا الإنتاج المتضاعف إلى الطبقات التي ترفع من حدة استهلاكها – المزارعين الذين يعملون لقاء أجر وإنما تذهب إلى ميدان الأرباح الخاصة والضرائب العامة، وهنا يستغل لتكوين مزيد من رؤوس الأموال.

فإذا تركنا مسألة الادخار إلى موضوع التمويل الخارجي وجدنا أن كل دولة نامية تقريبا تضطر إلى الاعتماد على أموال أجنبية، وذلك لكي تكمل بها مدخراتها الضعيفة في المراحل الأولى من مراحل نموها الاقتصادي. مثال هذا أن انجلترا استدانت من هولندا في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، ثم أصبحت بعد ذلك تقرض كل بلد في العالم تقريبا، وذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين.

والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر اليوم أغنى دولة في العالم كانت تستدين كثيرا في القرن التاسع عشر، غير أنها أصبحت في القرن العشرين أكبر مقرض.

وقد تكون المساعدات الأجنبية في صورة منح أو قرض وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت المساعدات الأجنبية تكاد تعتمد تماما على

إجراءات فردية، وكانت هذه الإجراءات تخضع بدورها لمسألة المقارنة بين الاستفادة من الفرص في الداخل والاستفادة منها في الخارج، وكانت الدول المقرضة هي الدول النامية، بينما كانت الدول المستدينة أقل حظا في مضمار النمو

والواقع أن رؤوس الأموال تميل إلى التدفق إلى الأماكن التي تظهر فيها إمكانيات الموارد الطبيعية الفنية، ولقد كانت بريطانيا في القرن التاسع عشر، تستثمر أموالها في أي مكان تراه صالحا للاستثمار. ولقد استثمرت في أمريكا اللاتينية، ثم في مشروعات الحديد في أوروبا، ثم أخذت تستثمر أموالها في مصر.

والدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في ميدان التنمية الاقتصادية كثيرا ما يساء فهمه، سواء عن طريق المؤيدين أو المعارضين والقضية التي تدافع عنه تقول أن يوفر العملات الأجنبية، ويرفع الدخل المحلي، كما يرفع مستوى المهارات المحلية والدخل المحلى يزيد لان المشروعات تدفع للوطنيين أجورا ورواتب، وتشتري منتجات محلية وتدفع ضرائب للحكومة وهذه المدفوعات ترفع بدورها من نسبة الاستهلاك، ويؤدي هذا إلى رفع نسبة الإنتاج أيضا. ولا تقتصر الفائدة على هذه الميادين وحدها، وإنما نجد أيضا أن نسبة المدخرات ترتفع نتيجة لهذا كله – كما تتاح الفرصة أمام بناء المدارس والإنفاق على الخدمات الطبية، وغير ذلك من الإصلاحات الدائمة.

وإذا كان الاختيار هو اختيار بين رأس مال محلي ورأس مال أجنبي

فلاشك أن الأول يكون أفضل، أما إذا كان الاختيار هو اختيار بين رأس مال أجنبي أو ترك الموارد دون تنمية، فليس من شك في أن رأس المال الأجنبي سيلعبه في هذه الحالة دورا كبيرا، ذلك لأنه سيكفل دخلا ننفق منه على مستويات أعلى في الاستهلاك، وعلى التعليم والاستثمار المحلى، ولكن هناك ما هو أهم من رأس المال الأجنبي، إلا وهو المهارة الأجنبية.

فالواقع أن الأجنبي في بلدان كثيرة متخلفة يستقدم أساليب جديدة مستحدثة، من أجل هذا سعت بعض البلدان إلى دعوتهم وتشييد صناعات جديدة من اجل الاستفادة بخبراتهم فيها. ولن يستفيد البلد كثيرا إذا احتفظ الأجنبى "سر مهنته" ومن أجل هذا قد يشترط البلد الذي يستقبل خبراء أجانب أن يدرب هؤلاء الخبراء المواطنين المحليين.

والبلدان المتخلفة تخشى الاستثمارات الأجنبية لأسباب سياسية واقتصادية، فمن الناحية السياسية نجد أن هذه البلدان تخشى أن يؤدي الأمر فقدانها لاستقلالها.

والواقع أن البلدان المقرضة قد تميل إلى الإقدام على تصرفات استعمارية عندما تجد أن الأنظمة، في البلدان المدينة، تختلف عن أنظمتها وقد يكون فقدان البلد لاستقلاله جزئيا وقد يكون كاملاً. وهذه المخاوف كلها منتشرة شائعة ولكنها تعتمد في الواقع على البلد المدين نفسه، إذ يقتضي الأمر أن يكفل هذا البلد الحماية للاستثمارات الأجنبية وتكون سياسة حازم، بحيث يحول دون الرشوة الأجنبية.

أما من الناحية الاقتصادية فنجد أن بعض الشعوب تخشى

الاستثمارات الأجنبية خوفا من أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى أرباح باهظة، وهذا الخوف قد يكون مبالغا فيه، فالاستثمار الأجنبي عادة قد لا يزيد في أرباحه على الاستثمارات المحلية.

ومن الهام جدا أيضا أن نميز بين الاستثمارات الأجنبية التي تنطوي على احتكار والاستثمارات التي لا تنطوي على شيء من هذا، في حالة الاحتكار لا يستطيع السكان المحليون زحزحة المستثمر الأجنبي وهذا يحدث في حالة استغلال المعادن على سبيل المثال، أما الاستثمار في التجارة أو التصنيع فأقل من ذلك، خطر، فما أن يجد السكان المحليون المال اللازم ويحصلون على الكفاءة المطلوبة، حتى يستطيعون أن يحلوا محل الأجانب.

الفصل السادس

السكان والموارد

يبحث هذا الفصل في العلاقة بين الموارد والسكان والإنتاج أولا، ثم عن العلاقة بين الموارد والسكان وانتقال الناس والسلع عبر الحدود الدولية.

السكان والإنتاج - نمو السكان :

كيف يؤثر النمو الاقتصادي على نمو السكان ؟ أثارت إجابات هذا السؤال جدلا مازال مستمرا حتى اليوم، فقد قيل أن ارتفاع مستوى المعيشة سيؤدي إلى ازدياد عدد السكان. وأشار ثانيا إلى أن نمو السكان سيربو على نسبة إنتاج الطعام ولكن، ليس هناك من الأدلة ما يثبت أن نسبة المواليد ارتفعت مع النمو الاقتصادي بل أن هناك من الأدلة ما يثبت أنها انخفضت.

ومن الحمق أن نربط بين زيادة عدد السكان وبين أنتاج الغذاء بطريقة مباشرة. ولقد أكد "مالتس" أن زيادة عدد السكان مآلها إلى التوقف لا محالة عندما يضيق الإمداد الغذائي لها ولا يصبح كافيا لإطعام كل الأفواه. غير أن أحداث القرن التاسع عشر قد كذبت هذا الجزء من نظريته. فقبل الحرب العالمية الأولى كان عدد السكان آخذا في التزايد وفي نفس الوقت أخذت نسبة المواد الغذائية ترتفع أيضا. ولقد بالغ مالتس في تقديره لأثر

الإصلاحات – في ميدان التغذية – على الزيادة في عدد السكان.

والواقع أن مشكلة التغذية قد اتخذت أبعادا وموقفا جديدا، لأننا قد نستطيع استنباط الغذاء من ذرات الهيدروجين وإذ ذاك تنتج منه كميات لأحد لها – ولكن ستبقى هناك مشكلة الأرض التي ستظل مساحتها كما هي، بما عليها من تربة وبحار وجزر، وحتى إذا استبعدنا هذه الاعتبارات الكونية وجدنا أن البلد الذي ترتفع فيه نسبة المواليد وتقل الوفيات يدفع ثمن هذه الظاهرة ويدفع الثمن باهظا، فعليه أولا أن يعول الأطفال وبينما نجد أن أطفال بريطانيا يشكلون ٢٠٪ من السكان، نجد أن أطفال بويرتوريكو يشكلون ٤٠٪ من إجمالي السكان. وهكذا نجد أن السكان في بويرتوريكو يتحملون عبئا كبيرا، وعليهم أن يخصصوا الوقت والموارد الكافية لتنشئة هؤلاء الأطفال.

ومن أجل هذا قد يؤدي انخفاض نسبة الوفيات في النهاية إلى انخفاض في نسبة المواليد أيضا، أن عاجلا أو آجلا.. كما أن وجود جيل صاعد قد يؤثر على حصة كل فرد من الإنتاج، وهناك قلة من البلدان فقط ممن تؤدي فيها زيادة السكان إلى زيادة الإنتاج وزيادة الفرص.. وهذه البلدان موجودة بصفة خاصة في إفريقية وفي أمريكا اللاتينية غير أنها في مجموعها قليلة في العدد وفي معظم بلاد العالم نجد أن ازدياد عدد السكان يؤدي إلى خفض الإنتاج المخصص لكل فرد، ما لم يستغل رأس المال في الاستفادة من موارد جديدة؛ وتشغيل أيدى إضافية فيها.

ونحن نجد، لحسن الحظ أن الدلائل الموجودة توحي بأن انخفاض نسبة

الوفيات، يؤدى بمرور الوقت إلى انخفاض في نسبة المواليد، ولكننا لا نستطيع أن نتأكد من هذه النقطة تماما لأننا لا نعرف في الواقع لماذا انخفضت نسبة المواليد، غير أننا تعرف لماذا انخفضت نسبة الوفيات. وفي المائة عام الماضية انخفضت نسبة المواليد في أوروبا من ٣٥ لكل ألف نسمة إلى ١٥ لكل ألف، ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة زيادة عدد النسوة اللائي لم يتزوجن، وربما كان من بين الأسباب أيضا تأخر الكثير في الزواج ومن بين الأسباب القوية عدم استعداد الكثيرين لإنجاب أطفال. ولكننا نعرف على وجه التأكيد. ما الذي أدى إلى هذا الانخفاض الحق. أننا نفترض وتقول أن هذا الانخفاض جاء نتيجة ضرورية للنمو الاقتصادي، وأنه سيتكرر من أجل هذا – في كافة البلدان التي تمر بنفس التجربة. ولكننا لسنا متأكدين من هذا.

وربما كان من الأسلم أن نقول أن انخفاض نسبة المواليد مرجعه تغير النظرة إلى الإنجاب لا مجرد ظهور أساليب جديدة للتحكم في النسل، والذي يدفعنا إلى هذا أن انخفاض نسبة المواليد وقع قبل استخدام الأساليب الجديدة. ولقد بدأت نسبة المواليد تنخفض في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر – كما بدأت تنخفض في بلدان أوربية أخرى في أواسط القرن هذا بالرغم من أن وسائل تحديد النسل بدأت تطبق في نهاية ذلك القرن. والسبب الثاني أن الغالبية العظمى من الناس الذين ينجحون في تحديد نسلهم لا يستخدمون الوسائل الحديثة، أنهم يطبقون الطريقة التي جاء ذكرها في الإنجيل والتي عرفها الجنس البشري منذ عصور سحيقة.

ونحن نتساءل : ما الذي جعل الناس يغيرون نظرتهم إلى إنجاب

الأطفال ويميلون إلى تحديد النسل؟

الواقع أن أهم سبب دفعهم إلى ذلك هو أن نسبة الوفيات قد انخفضت وفي المجتمعات القديمة كان ٪٦٠ من الأطفال الذين يولدون لا يعيشون حتى يبلغوا سن النضج، ومن أجل هذا إذا أرادت الأسرة – في ذلك المجتمع – أن يكون لها ثلاثة أولاد بالغين فعليها أن تنجب ثمانية أطفال سيموت منهم خمسة في طفولتهم.. غير أن هذا الوضع يتغير عندما تنخفض نسبة المواليد، ففي هذه الحالة لم تعد هناك ضرورة لإنجاب مثل هذا العدد من الأطفال.

وهناك عوامل أخرى تتحكم في الظاهرة الحديث، ألا وهي تحسين وضع المرأة، وقد جاء هذا نتيجة – لتعليمها، كما جاء أيضا نتيجة لاتساع الفرص أمام تشغيل الناس خارج بيوتهم، وهذا يجعل بعض النساء ينظرن إلى إنجاب الأطفال على أنه مرحلة مؤقتة في حياتهن، وأن هذه المرحلة س تنتهي بسرعة وبعدها يكون أمامهن فرصة الانصراف إلى أشياء أخرى.

أضف إلى هذا ظهور أشياء أخرى جديدة ينفق الإنسان فيها وقته. وأن النمو الاقتصادي معناه زيادة الدخل الذي يستمتع به الإنسان، مما يقتضي وجود وقت. ولقد ازدادت المتع الموجودة خارج المنزل كالسينما؛ وشاطئ البحر.. هذا الوضع يختلف كثيرا عن وضع المرأة في القرن التاسع عشر على سبيل المثال، لقد كانت هناك بعض النسوة اللائي يعشن على دخل محدود دون وجود من يساعدهن على أداء شئون المنزل ومن ثم لم يكن لديهن وقت يخرجن فيه من المنزل، اللهم إلا حين يتوجهن إلى

الكنيسة.. أما اليوم فإنهن يطلبن المزيد من حرية التحرك والتنقل.

ولقد قيل أحيانا أن السر في تحديد النسل هو إدخال الكهرباء إلى المنازل، ولهذا يتسع المساء أمام الأسرة للقيام بأوجه نشاط كثيرة، بدلا من الذهاب إلى الفراش عند غروب الشمس، ولكننا لا نستطيع، بالطبع أن نأخذ هذا التفسير مأخذ الجد. ومسالة استغلال الإنسان الحديث لوقت ليس معناها أنها تحول دون إنجاب الأطفال، وإنما معناها أن تربيتهم أصبحت عبئا ثقيلا.. وهناك سبب آخر وهو أن نفقات العناية بالأطفال قد أصبحت باهظة، ولم يعد من المستطاع الانتظار حتى يبلغوا السابعة أو الثامنة ليرسلوا بعد ذلك إلى العمل في المصانع، وإنما يجب إدخالهم المدارس إلى أن يبلغوا الخامسة عشر أو يزيد.

وكل هذه العوامل ما هي إلا ثمرة للنمو الاقتصادي وهكذا يحق لنا أن نقول أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض نسبة المواليد وبذلك يعيد التوازن الذي كان النمو الاقتصادي قد قضى عليه في البلدان وهذا التحليل مرتبط بقضية يختلف حولها واضعو سياسة الإسكان.

فهناك مدرسة من مدارس الفكر تقول انك إذا أردت تخفيض نسبة المواليد فعليك أن تركز جهودك في الدعاية لوسائل تحديد النسل الجديدة أما المدرسة الأخرى فتؤمن باستحالة تطبيق هذه الوسائل ما لم يكن هناك أولا تطور في نظرة الناس إلى مسألة إنجاب الأطفال. وهذا التطور يجيء نتيجة للنمو الاقتصادي، وهكذا إذا كان لنا أن نخفض نسبة المواليد فعلينا أن نهتم بالتنمية الاقتصادية.

والواقع أن مشكلة السكان في البلدان المتخلفة اشد حدة منها في البلدان الأوربية، ذلك لأن نسبة الزيادة في عدد السكان الأوربيين لم تزد عن٣ ٪ سنويا. وإذا كنا نقول أن مشكلة السكان في بعض البلاد الفقيرة خطيرة جدا، فان الزيادة في عدد السكان ليست السبب الرئيسي في انخفاض مستويات المعيشية. فسكان الهند يزيدون بنسبة 11٪ كل عام، ومع ذلك فهذه النسبة أقل من نسبة نمو السكان في الولايات المتحدة حيث يتضاعف الإنتاج، لكل فرد به إلى الضعف كل أربعين عاما. ولو استطاعت اليابان أن تضاعف إنتاجها كل خمسة وعشرين عاما منذ عام ١٨٨٠ لاستطاعت آسيا وأفريقيا أن تفعلا مثلها، والواقع أن زيادة عدد السكان بالنسب المشار إليها ليس مقيمة في الطريق فقد بدأت بريطانيا وأمريكا محاولة الاتصال بالحكومات الجديدة على أسس ومفاهيم جديدة، تنبثق من الأفكار وليس من القوة؛ ومن العوامل الاقتصادية وليس من الأسلحة، ومن التنظيمات العالمية وليس من الأحلاف المجردة.

العلاقات الدولية

١- التجارة الدولية :

حين يساهم بلد من البلدان في التجارة الدولية فانه يعتمد في ذلك على موارده، وعلى الفرص المتاحة أمام التجارة؛ وعلى حظة من التنمية والبلد الذي ينعم بموارد طبيعية متعددة «أرض خصبة، مناخ متنوع ثروات معدنية» يستطيع أن ينعم باكتفاء ذاتى، ومن أبرز أمثلة على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا تزيد وارداتها على ٤٪ من دخلها القومي. أما المملكة المتحدة فقد بلغت وارداتها في يوم من الأيام ٢٥%

ثم ارتفعت إلى ٣٠ ٪ من هنا نجد أن مساحة البلد تؤثر على نسبة تجارتها الخارجية.

كما تتأثر أيضا بسياسة البلد. ففي مقدور كل بلد أن يحاول تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتي نسبيا، أو عدم تطبيقه على الإطلاق ومنذ مئات السنين والنقاش حول حق الحكومة أو عدم حقها في تقييد التجارة الخارجية والذين يدافعون عن حرية التجارة يشيرون إلى مزايا التخصص الدولي، وهي مزايا واضحة للعيان.

أما الذين يهاجمون حرية التجارة فيشيرون إلى العيوب الموجودة في نظام الاستثمار الحر، فهذا النظام لا يجعل الأسعار دليلا حقيقيا على التكاليف. وقد يقيد البلد وإرادته لأنه لا يجد من العملات الأجنبية ما يكفي الشراء هذه الواردات. وهذا يدل في العادة على عدم وجود تناسب بين ما ينتجه للاستهلاك، وما ينتجه للتصدير.

والملاحظ أن الاقتصاديات المتخلفة معرضة للوقوع في هذه العقوبة وذلك إذا اهتمت بإنتاجها المحلي دون المحافظة على توازن سليم بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. وهناك عقبة أخرى تواجه الاقتصاديات المتخلفة أن عليها مواجهة التقلبات الدورية في أرباحها الأجنبية وذلك نتيجة للتقلبات العنيفة التي تتعرض أسعار المنتجات الأولية، ومن أجل هذا تحتاج إلى نسبة أكبر من احتياطي العملات الأجنبية وذلك حتى تستطيع التغلب على التقلبات الدورية دون الخضوع لقيود النقد الأجنبي.

والملاحظ في الاقتصاديات البدائية التي تسبق التنمية الاقتصادية أن

نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي منخفضة غير أن النسبة ترتفع بسرعة مع التنمية. والواقع أن التجارة الخارجية نفسها تلعب دورا هاما في إنعاش التنمية الاقتصادية. وفي مراحل التنمية المبكرة تنمو التجارة الخارجية بأسرع مما ينمو الدخل، والبلد في مراحله الأولى يكفي نفسه بنفسه لأن الشطر الأكبر من الإنتاج يتم على أيدي مزارعين يكفون نفسهم بنفسهم، وهؤلاء من إنتاجهم. لا يتعاملون بمبالغ كبيرة من المال، ولا يتاجرون إلا بجزء بسيط من إنتاجهم.

ومن أجل هذا نجد أن الواردات لا تشكل إلا ١٠ ٪من الدخل القومي في نيجيريا و٪٧ من الدخل القومي في الهند، ومن المؤكد بين المناطق النائية : أن هذه النسبة ستنمو بنمو الدخل، وبتحسين وسائل المواصلات بين المناطق النائية.

وإذا نظرنا إلى مسألة الإنتاج من وجهة النظر الاقتصادية وجدنا أنه ليس من المستحب أن تضع البلد سلعة تسن تشتريها من الخارج بثمن أرخص.

وفي بعض البلدان الصغيرة نجد أن التصنيع يحتاج إلى حماية السوق المحلي بصورة مؤقتة، كما يحتاج إلى الاهتمام بمسألة الجمارك، والواقع أن مشاكل التسويق والتكاليف المبدئية الخطوط الجديدة والجهل كل هذا يعرقل اليوم سير التصنيع في البلدان المتخلفة أكثر مما كان يعرقلها في القرن التاسع عشر، ذلك لان الدول الصناعية المتحضرة تنعم اليوم بتفوق ملحوظ في ميدان المعرفة الفنية، وبذلك تسبق الأقطار الأخرى التي تفتقر إلى هذا الإلمام، وما لم يتخذ البلد المتخلف إجراءات وقائية، تحميه فان الهوة ستتسع بينه وبين الأمة الصناعية.

ونجد أيضا أن البلد الذي يفوق سكانه الموارد الموجودة فيه مضطر إلى حماية صناعاته واتخاذ إجراءات وقائية، غير أنه في حاجة إلى التعجيل بتصنيع نفسه أكثر من أي بلد أخر، وبذلك تعظم مشاكله إذ كيف سيتصرف في إنتاجه الغزير ؟ أن انخفاض مستوى المعيشة عنده يجعله يطلب الطعام أكثر مما يطلب مصنوعات.. وهكذا يهدف برنامج تصنيعه – إلى تصدير المصنوعات يحصل في مقابلها على واردات من الطعام. ولقد حدث هذا في بريطانيا. وألمانيا. واليابان، وسيحدث في الوقت المناسب في الهند وفي غيرها من البلدان.

ومن المشاكل التي تتعرض لها الدول المتخلفة في برامج تصنيعها أنها مضطرة إلى تحديد أجورها بطريقة تسمح لها بتنافس الأسواق الخارجية وهذه العقبة تتصل بالفارق بين التكاليف النقدية والتكاليف الحقيقية وأجور العمال يجب أن تكون أكثر من أجور المزارعين حتى يمكن اجتذاب هؤلاء العمال إلى المدن التي نجد أن تكاليف المعيشة فيها مرتفعة.

من هذا نخلص إلى أن خوض الأسواق العالمية يحتاج إلى شجاعة وعزم وتصميم حتى تتاح أمام الأمة فرص النجاح.. ولقد فعلت بريطانيا ذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ أرسلت تجارها إلى كل ركن من أركان المعمورة وكانت مهمتها سهلة نسبيا أذا ما قورنت بالوضع الراهن، لأنها لم تكن مضطرة إلى مواجهة منافسين أقوياء في ذلك الحين ثم حذت ألمانيا حذوها، بل وكانت أكثر من بريطانيا عزما وتصميما أما الهند وايطاليا فكانت تنقصها الإرادة.

ب- الهجرة:

هناك أسباب كثيرة جدا للهجرة الدولية من قطر إلى آخر، وهي لا ترتبط بالنمو الاقتصادي على الإطلاق، فقد يكون هناك سبب دينى وراء هذه الهجرة أو سياسي أو عنصري، وفي هذه الحالة يكون المهاجر أحد شخصين : شخص يهاجر فرارا إلى خارج وطنه، أو شخص يحمل رسالة يتحمس لها ويريد أن ينقلها إلى الخارج.

أما إذا قصرنا أنفسنا على الميدان الاقتصادي، فسنجد أن بعض هجرات التاريخ الضخمة جاءت نتيجة لحدوث مجاعة فإذا انتقلنا من هذا السبب إلى سبب آخر وجدنا أن بعض الناس يهاجرون لأنهم يأملون في الحصول على فرص أو فير في الخارج، ومن أبرز الأمثلة الحديثة على هذه الظاهرة تلك الهجرات الجماعية المنتظمة التي قام بها الأوربيون والصينيون والهنود ولقد بدأت هذه الحركة في نحو نصف القرن التاسع عشر ثم استمرت بعد ذلك إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى تماما.

والذين يربطون بين الهجرة وبين مسالة النمو الاقتصادي إنما يشيرون إلى مسألة تزايد عدد السكان وتضخمهم. فقد يكون هناك بلد ينعم بنسبة معقولة من السكان، ويتمتع بمستوى معيشة لائق لأن لديه موارد زراعية أو موارد خام، وقد يكون هذا البلد قد حقق من الرقى ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الوفيات، ذلك لأنه يطبق أحدث الأساليب الصحية. وإذ ذاك تمر أعوام وإذا به يكاد يختنق، أن عدد السكان، يتزايد فيه بسرعة وذلك يتطالع حواليه يريد لو وجد أرضا جديدة يعيش فيها هذا العدد الزائد من المكان. ولقد تكررت هذه الظاهرة كثيرا في التاريخ. ومن الأمثلة الحديثة

على ذلك الهجرات التي قامت من أيرلنده، وبريطانيا والهند وايطاليا، والصين واليابان.

ومن المضحك أن الهجرة لا تحل مشكلة الاكتظاظ إلا بصفة مؤقتة فقط، ذلك أن السكان يتزايدون بعد ذلك بمرور السنين فيملئون الفجوة التي تركها المهاجرون ويجد البلد نفسه وقد واجهته مشكلة الازدحام والهجرة من جديد، ولكن الواقع أن مشكلة الازدحام لم تعد حتمية مثلما كانت في الماضي ذلك لأننا نستطيع الآن أن نقطع أشواطا كبيرة في تحديد النسل، والى جانب هذا لا نستطيع أن نتكهن بما يحمله لنا المستقبل من امكانيات.

والذي يجب أن نشير أليه هو أن الهجرة ليست الحل الوحيد الازدحام السكان وحاجتهم إلى مزيد من الطعام، وعدم وجود هذا الطعام في الداخل. ذلك لأنهم يستطيعون الإسهام في حل مشكلتهم عن طريق الاعتماد على التجارة الخارجية، بأن يطوروا صناعاتهم، أو يعتمدوا على الملاحة أو التأمين أو السياحة أو الأفلام، أو غير ذاك من مصادر التبادل الأجنبي الذي يمكن الحصول على طعام في مقابله.

ونجد في بعض الأحيان أن البلد المكتظ بالسكان يتوق إلى تسهيل أمير الهجرة بقدر الإمكان.. ويطلعنا التاريخ على قبائل كانت تبيع بعض أفرادها وتسلمهم بذلك إلى العبودية والرق. وقد كانت الصين والهند تخولان لبعض الأجانب حق دخول أراضيهما واستئجار عمال، ولم يكن هذا ليختلف عن البرق كثيرا. والمملكة المتحدة قد شجعت بدورها على

الهجرة وتنوعت أساليبها من أجل تحقيق ذاك، ففي القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر قامت بترحيل المذنبين والمتمردين أما في القرن العشرين فقد أخذت تدفع إعانات للذين يهاجرون إلى المناطق التابعة لها.

والهجرة تشير مشاكل كثيرة البلد الذي يهاجر منه المواطنون. فهذا مضطر إلى حماية المهاجرين لكيلا يخدعهم أصحاب العمل الأجانب ومضطر إلى حمايتهم من السفر في بواخر مزدحمة أو متعبة، ومن الاضطهاد العنصري أو الديني في البلاد الجديد.. وهذه المشاكل معقدة وعنيفة للغاية، وقد بلغ من عنفها أن الحكومة الهندية قررت مرة حظر الهجرة إلى البلدان التي رأت أنها تعامل رعاياها بقسوة. ومن اكبر المشاكل هنا مشكلة تبعية المهاجر وولائه. فبعض البلدان التي تستقبل المهاجرين تريد استيعابهم وامتصاصهم حتى لا تعد أمامها مشكلة أقليات ولكي تحقق هذا لا تعترف بلغة المهاجرين في مدارسها أو محاكمها وهذا هو الأساس الذي تستند إليه سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للمهاجرين. ولقد انتهجت بريطانيا نفس السياسة تجاه المهاجرين إليها من أوربا، وذلك في القرنين السادس عشر والسابع عشر، غير أن المهاجرين أنفسهم يعارضون هذه السياسة لأنهم يريدون الاحتفاظ بلغتهم وثقافتهم، ومن أجل هـ ذا رفض الصينيون المهاجرين أن يتخلوا عن ولائهم للصين.

والواقع أنه لا يمكن حل مشاكل الهجرة إذا رفض المهاجرون شيئا من الاستيعاب أو إذا تدخلت الدولة التي هاجروا منها في الشئون الداخلية للدولة التي هاجروا إليها.

فإذا تركنا هذه المشاكل السياسية للهجرة واجهتنا مشاكل اقتصادية

فمعظم المهاجرين في العقد الثاني والثالث من عمرهم والوطن مضطر إلى احتمال تكاليف تربيتهم وتعليمهم، وعندما يبلغون السن التي يستطيعون أن يعملوا فيها يجد أنهم يتركونه ويهاجرون إلى بلاد جديدة. وعندما يغادر المهاجرون الشبان أرض الوطن ترتفع نسبة الذين تخطوا مرحلة الشباب. ونسبة العجزة الذين لا يستطيعون أن يعولوا أنفسهم وهكذا يتحمل الذين يعملون أعباء جديدة.. ولكن قد يخفف هذا العبء إذا قام المهاجر بإرسال نقود إلى أهله من الخارج لأن ذلك سيفيد وطنه، ويؤدي رسالته في ميزان المدفوعات في هذا الوطن.

ومن مشاكل الهجرة أنها تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإناث مقابل نسبة الرجال. وفي باربادوس، في عشرينيات القرن التاسع عشر كانت نسبة الإناث ضعف نسبة الرجال الموجودين، وذلك نتيجة للهجرة التي تمت على نطاق ضخم. والبلد الذي يهاجر منه المواطنون قد لا يرضى عن هذه الهجرة لأنه لا يريد أن يفقد بعض أصحاب المهارات والمتخصصين في فروع هامة، وفي نفس الوقت ق د لا يرحب بهم البلد الذي يستقبل المهاجرين؛ لأنه يخشى من المنافسة وهناك بلدان كثيرة حالت دون هجرة العمال المهرة من أجل هذا السبب، ومنها بريطانيا في القرن الثامن عشر.

ج- الاستعمار:

ليست أساليب الاستعمار اقتصادية تماما، ومع ذلك فإننا نجد أن الأسباب السياسية نفسها تتصل بمرحلة النمو الاقتصادي من قريب أو بعيد.. ونبدأ أولا بدراسة الأسباب الاقتصادية) ثم نعرج بعد ذلك إلى الأسباب السياسية، وبعدها نتجه إلى الحديث عن آثار الاستعمار سواء

على الدولة الاستعمارية أو الدولة الخاضعة لهذا الاستعمار. والواقع أن هذه المشكلة ضخمة للغاية ولن نستطيع أن نربط بينها وبين التحليل الاقتصادى ربطا كبيرا، وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نشير إليها إثارة موجزة.

لنبدأ بالأسباب الاقتصادية، فبعض الأمم تضطر إلى بسط نفوذها عني أمم أخرى والعمل على استعمارها لأنها تبحث عن مزيد من الأراضي وعلى أراض أفضل، لتستطيع بذلك أن تستوعب سكانها وتوفير لهم الغذاء، وقد رأينا أن هذا الإجراء قد يكون أحد نتائج النمو الاقتصادي، وذلك لأن أول ما يسفر عنه النمو الاقتصادي هو أنه يؤدي إلى زيادة عدد السكان ومن المحتمل أن يصبح البلد عاجزا عن مواجهته هذه الزيادة في يوم من الأيام وإزاء هذا يفتش عن حل، ولا يجده إلا في أمر من الأمور الثلاثة التالية:

(أ) الهجرة

(ب) الاعتماد على التصدير

(ت) فرض مطالب على بلد آخر

والملاحظ أن أي سبب من هذه الأسباب الثلاثة قد يؤدي إلى الحرب فقد تنشب الحرب، لأن بلدانا أخرى ترفض قبول المهاجرين أو لأنها تعاملهم معاملة سيئة أو لأن المهاجرين يريدون طرد المواطنين أو حرمانهم من حقوقهم، هذا، وليس من الضروري أن يكون السبب في الاستعمار ضرورة اقتصادية، فليس من الضروري أن يكون المستعمر والدا يعاني من اكتظاظ السكان، فهناك مستعمرون لا يعانون في وطنهم من هذه

المشكلة، وإنما يريدون السعي وراء أراضي جديدة وبقرات يحلبونها ويستنزفون خيراتها. وليس من الضروري، أن تكون الدولة المتحضرة هي التي تهاجم الدولة الأقل تحضرا.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية كحل لمشكلة النمو الاقتصادي، فإننا نجد أنها قد تؤدي إلى الحرب، وبالتالي إلى الاستعمار ولو قد كان العالم حرا لاستطاع أن يطبق سياسة التجارة الخارجية دون حرب، غير أننا لسوء الحظ لا نعيش في عالم حر. فقد لا تحتاج الأمم إلى شراء مصنوعات أم غيرها، وقد تصر على الاكتفاء بمصنوعاتها المحلية، وقد يفضي هـ ذا الموقف إلى الحرب. وقد اتخذت بعض الأمم الأوربية هذا الموقف عذرا تنتحله لتحارب أسبانيا في أمريكا اللاتينية وذلك في القرن السادس عشر والسابع عشر كما أن هذا الموقف نفسه يكمن وراء العلاقات بين أوربا واليابان في القرن التاسع عشر، كما كان من بين الأسباب التي دفعت الأمم الأوربية إلى التشاجر لكي يكون لكل واحدة منها نصيب في أفريقية.

وقد تنشب حرب « متحررة » لكي تفتح سبل التجارة أمام الدولة المعتدية وقد تنشب حرب « غير متحررة » لكي تحصل الدولة المعتدية على بعض الامتيازات ومن بين أهداف الاستعمار إخضاع بعض الشعوب وإرغامها على شراء منتجات الدولة الاستعمارية بأثمان مرتفعة، وفي الوقت نفسه تبيع هذه الشعوب منتجاتها للمستعمرين بثمن بخس، ويستمر الحال على هذا المنوال ما لم يستنبط العالم من الأنظمة ما يلغي الحرب إلغاء.

ولاشك أن البحث عن الأسواق، والسعي وراء العملة الأجنبية

والتفتيش عن مصادر الطعام والمادة الخام. كلها عبارة عن أشكال مختلفة لظاهرة واحدة، ويجب ألا نخلط بين هذا وبين قول القائلين بأن الأمة الصناعية مضطرة إلى البحث عن أسواق خارجية لأنها لا تستطيع أن تستهلك إنتاجها كله. إذ أن علينا أن نميز بين التصدير من أجل استيراد بضائع في مقابل التصدير، والتصدير من أجل المحافظة على الهوة بين الاستهلاك والإنتاج. والأمة الصانعة قد تفتش عن أسواق خارجية لمنتجاتها لكي تستطيع استيراد طعام في مقابل ذلك. وهي مضطرة إلى ذلك بدون شك، إذا كان عدد السكان أكثر مما تحتمل الأرض. أو قد تسعى وراء التصدير لأنها بلد صغير لا يستطيع أن ينعم باقتصاديات الإنتاج الضخم ما لم تتخصص في بعض صناعات معينة، وتنتج في هذه الصناعات كمية تفوق الكمية التي تحتاج إليها؛ وتقوم بتصدير الفائض، وفي مقابل ذلك تستوعب وأرادت.. وقد تتضمن هذه الواردات بعض المواد الخام. وهذا يفسر لنا لماذا نجد أن الدول الصناعية نفسها تستورد مصنوعات كثيرة في نفس الوقت مثال هولندا والس ويد، فهما قد حققتا مبدأ الاكتفاء الذاتي في الطعام؛ غير أنهما تقومان بتصدير بعض المصنوعات في مقابل استيراد مصنوعات أخرى أو مواد خام. وكل هذا يختلف تماما عن تصدير المصنوعات، لوجود عجز في الاستهلاك في الداخل، ذلك لأنه لو كان هناك عجز في الاستهلاك وعدم وجود طلب كثير فان هذا البلد لن يستطيع أيضا أن يستوعب ويستهلك الواردات.

نعود إلى موضوع الاستعمار، قد رأينا أن هناك أسبابا اقتصادية كثيرة تدفع إلى الاستعمار والحروب، وقد تتمثل هذه الأسباب في وجود مجاعة أو الحاجة إلى

أرض أو أسواق أو مواد أولية. وقد تتمثل هذه الأسباب في الجشع والحسد، فتظهر في صورة رغبة في الاستغلال والبحث عن مزيد من الثروات. والذين يؤمنون بأن أسباب الحرب هي أسباب اقتصادية فقط يركزون اهتمامهم على الدوافع السابق ذكرها (المجاعة.. الحاجة إلى مواد أولية.. الخ...). ويرون أنه من الممكن منع الحرب عن طريق القضاء على هذه الأسباب السالفة. فهم يؤمنون بأننا نستطيع أن نقلل من خطر الحرب إذا آمنت كافة البلدان بحرية التجارة وسياسة الباب المفتوح.

ولكن هل هناك ما يضمن لنا أن كافة البلدان ستطبق سياسة الباب المفتوح ؟

وهناك فريق آخر يأمل في التقليل من خطر الحرب عن طريق إخضاع كل الدول الاستعمارية للإشراف الدولي، أو إخضاع كل المستعمرات للوصاية الدولية على الأقل. فيقول إذا أردنا أن نقضي على الحرب حقا فلن يتسنى لنا ذلك إلا إذا نهضنا بالدول المتخلفة في أسرع وقت ممكن، وإذ ذاك لا تعد هذه الدولة ضعيفة يستغلها الآخرون.

الفصل السابع

الحكومة

يلعب سلوك الحكومات دورا كبيرا في تحريك النشاط الاقتصادي أو تثبيط همته، وبلغ هذا الدور في أهميته الدور الذي يلعبه رجال الأعمال، والملاك والأدباء والعلماء ورجال الدين.. أي : الدور الذي يلعبه الأفراد، غير أننا من الصعب علينا أن نتكلم عن دور الحكومة بطريقة موضوعية نظرا للتحيز السياسى، فهناك من لا يؤمنون بالجهود والدوافع الفردية ويميلون إلى المبالغة في تصوير الدور الذي تلعبه الحكومة. وهناك، من ناحية أخرى، من يسيء الظن بالحكومات ويسعى إلى تأكيد أهمية الدور الذي يلعبه الأفراد وفي مقدور كل طرف أن يفتش في صفحات التاريخ فيجد من الأمثلة ما يؤكد رأيه ويعززه.

فليس هناك بلد لم يحقق تقدما اقتصاديا دون أن تساعده في ذلك حكومات ذكية واعية، مثال هذا ما حدث في بريطانيا منذ أيام الملك ادوارد الثالث، وما حدث في الولايات المتحدة التي لعبت حكومتها المركزية والفيدرالية دورا هاما في تشكيل النشاط الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، هناك أمثلة كثيرة في التاريخ تشير إلى الأذى الذي سببته الحكومات للحياة الاقتصادية في هذا البلد أو ذاك، والواقع أن العقلاء لا يورطون أنفسهم في جدل كهذا وإنما يعرفون أن للحكومات

دورها وللأفراد دورهم، ومن أجل هذا يقتصرون على توجيه السؤال التالي : ما هو الدور الذي يستطيع كل جانب أن يلعبه، ويسهم به في تحقيق التقدم الاقتصادي ؟؟.

والواقع أن الحكومات قد تفشل في تحقيق التقدم الاقتصادي لأنها مقصرة في أدائه أو لأنها تنظمه أكثر من اللازم.. وسنناقش أولا ما الذي نستطيع أن تفعله الحكومة لكي تحقق التنمية الاقتصادية بطريقة مجدية، ثم ننتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الأساليب التي تتبعها بعض الحكومات فتعرقل بها ركب النمو أو تسبب الركود والتدهور.

١- إطار الاستثمار

سنتحدث في هذا القسم عن العلاقة بين الحكومة والاقتصاد الكل، ونناقش في القسم الذي يليه القطاع العام في الاقتصاد بصفة خاصة، ومن أجل هذا نهتم في القسم الذي بين أيدينا بالقطاع الخاص.

أ- وظائف الحكومة:

تمارس الحكومة نشاطها في ميادين متعددة تتصل بالنمو الاقتصادي ونستطيع أن نقسم هذه الميادين إلى تسعة : القيام بأمر الخدمات العامة، التأثير على الاتجاهات، تشكيل الأنظمة الاقتصادية، التحكم في طريقة استغلال الموارد، التأثير على طريقة توزيع الدخل، التحكم في كمية المال، التحكم في التقلبات، ضمان تشغيل كافة العمال، التأثير على حجم الاستثمار.

فما يتعلق بالخدمات العامة نجد أن من مهام الحكومة الأولى تتمثل في

المحافظة على القانون والنظام، وبمرور الوقت يضاف إلى هذه الخدمات خدمات أخرى كالطرق والمدارس والصحة العامة، والمسح، والبحوث، والقائمة تتسع لأشياء أخرى كثيرة. وإلى جانب هذا النشاط الداخلي في مجال الخدمات العامة، نجد أن نشاط الحكومة يمتد إلى الخارج، ويتمثل في حماية مواطنيها، وإبرام المعاهدات، والدخول في الحرب.. الخ.

أما الاتجاهات فتتمثل في موقف الحكومة من العمل، ومن حجم الأسرة ورجال الأعمال الأجانب، وعدم المساواة في الدخل، والمرونة الاجتماعية وجميع الأرباح، والأساليب الجديدة... الخ...) وقد رأينا كيف أن النمو الاقتصادي يعتمد – إلى حد كبير على موقف المجتمع منه، والواقع أن الحكومات تلعب دورا كبيرا في تحديد هذا الموقف.

وتقوم الحكومة أيضا بدور الزعيم، وهي تشترك في هذا الدور مع زعماء آخرين داخل المجتمع كرجال الدين، وأصحاب الصحف وزعماء النقابات العمالية، والمدرسين، وغيرهم ممن لآرائهم وزن. وفي المجتمعات المستقرة نجد أن الحكومة لا تتدخل كثيرا فتترك الرجال الدين أمر إبداء الرأي في مشكلة تحديد النسل، والعلماء مهمة إبداء الرأي في الأسمدة الكيماوية غير أن الحكومة لا تستطيع أن تتجاهل أي شيء تقريبا أو تتركه للآخرين في المجتمع الذي يمر بفترة انتقال. والمجتمعات التي تنتقل من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الاقتصادي تتعرض لتوتر كبير في كل قطاع من قطاعات حياتها : الدين، والعلاقات بين الطبقات والأخلاق وحياة الأسرة وما شاكل ذلك.

وإذ ذاك يضطر زعماء الحكومة إلى إبداء الرأي في أشياء كثيرة كانوا سيتركون حق الكلام فيها للآخرين لو كان المجتمع مستقرا. وهذه الظاهرة من بين الأسباب التي تجعل زعماء أي ثورة سواء دموية أو سلمية – يشرعون في إبعاد الزعماء القدامى من قطاعات الحياة المختلفة، من الكنيسة، ودور الصحف، والمحاكم، والوظائف والجيش، والبنوك، والجامعات، والصناعة الخ... والثوار الذين لا يثبتون ثورتهم في كل قطاع من قطاعات الحياة يفشلون في تحقيق أغراضهم، أو يفشلون في السيطرة على زمام الحكم.

ننتقل بعد ذلك إلى الأنظمة السياسية، فعلى كل حكومة أن تتخذ موقفها من المسائل التالية : هل تحبذ الاستثمار الواسع النطاق، فم الاستثمار المحدود ؟ المنافسة أو الاحتكار ؟ الملكية الخاصة أم الملكية التعاونية أو العامة ؟ وهل تعزز موقفها بإصدار تشريعات؟

ونخلص من هذا إلى أنه من الواجب، في مراحل التنمية الاقتصادية الأولى، أن تستصدر الحكومة تشريعات جديدة أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي.

والحكومات في حاجة إلى التأثير في طريقة استغلال الموارد، ذلك لان سياسة السعر، التي تحدد طريقة استغلال الموارد قد تسفر عن نتائج في غير صالح المجتمع. فقد يستغل الأفراد التربة أو الماء أو الغابات أو المناجم بطرق مبددة، أو قد ترغب الحكومة في استغلال مورد أساسي معين، كحوض أحد الأنهار، ولهذا تضطر إلى التحكم في طريقة استغلال الأرض

الموجودة في منطقة حوض النهر كلها.

أما مسألة توزيع الدخل فتثير مشاكل معقدة، وبخاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة، ذلك لأن هذه البلدان تريد أن تجمع بين المساواة في الدخل وبين إيجاد الحوافز والتشجيع على الادخار الكبير. غير أن النمو الاقتصادي يتطلب تفاوتا في الدخل يتناسب مع المهارات والعمل الشاق والتعليم واستعداد البعض التحمل المسئولية. كما أنه يتطلب أيضا أن تتحول بعض الزيادات في الدخل القومي إلى مدخرات بدلا من أن تذهب إلى جيوب مستهلكين، والواقع أن البلدان الأكثر تخلفا قد استيقظت في قرن هو القرن العشرين ووجدت كل فرد فيها يحاول أن يمتطى صهوة حصانين في وقت واحد، الحصان الأول هو المساواة الاقتصادية، والثاني التنمية الاقتصادية. ولقد أكتشف الاتحاد السوفييتي أن هذين الحصانين لن يسيرا في اتجاه واحد، ومن أجل ذلك تخلى عن أحدهما.

ننتقل بعد ذلك إلى عنصر آخر من العناصر التي أشرنا إليها في مستهل هذا القسم، ألا وهو تحكيم الدولة في كمية النقود والملاحظ أنه لو كانت النقود عبارة عن معادن نفيسة فقط لما كانت الحكومة في حاجة إلى تنظيم كمياتها. غير أن النقود تصنع اليوم من مواد أقل من قيمة النقود نفسها ولو لم تقم الحكومة بالإشراف على الكمية التي تستصدر لا نفرد بعض الأشخاص بإنتاج كميات هائلة من النقد كلما حلالهم ذلك، ويؤدي هذا بدوره إلى ارتفاع الأسعار بصورة عنيفة إلى أن تصبح القيمة الاسمية والقيمة الحقيقة للعملة واحدة، وحينما تصنع النقود من ورق أو معادن رخيصة وجب تحديد كمياتها بدقة، وقد يتم هذا التحديد بطريقة

أوتوماتيكية. مثال هذا أن ميزان الذهب ينص على أن كمية النقود التي يصدرها البنك المركزي تتحدد بمقدار الذهب الموجود لديه. وفي حالة نظام العملة الموجودة في المستعمرات التابعة لبريطانيا نجد أن الأوراق التي يصدرها البنك أو المسئولون عن النقد يجب أن تقف وراءها كمية مماثلة من مستودعات الإسترليني.

غير أن كمية النقد قد لا تحدد بطريقة أوتوماتيكية، وإنما تحدد عن عمد، أي أن الحكومة تحتفظ لنفسها بحق إصدار نقد أو اسحبه وذلك كيفما يتراءى لها، بصرف النظر عن وجود ذهب أو إسترليني. ومن ناحية أخرى قد يترك للبنك حرية تحديد مقدار المستودعات الموجودة لديه وهذا أهم أنواع النقود في البلدان الصناعية، أو قد يترك الأمر في يد البنك المركزي، أو قد تقوم الحكومة بمهمة التحديد والإشراف وتتخذ من هذا البنك المركزي وسيلة لتنفيذ سياستها.

ب- برامج الإنتاج :

من الممكن رسم برنامج كامل للاقتصاد يبين الطريقة التي تريد بها الحكومة الاستفادة من موارد البلاد، والجانب الإحصائي من هذه البرامج يتخذ شكل جداول مختلفة بين كل منها مظهرا من مظاهر الاقتصاد، فهناك جدول يبين الأشكال المختلفة للطاقة (المهارات المختلفة) والصناعات والخدمات التي سيتم تشغيل المواطنين فيها، وجداول أخرى تبين طرق الاستفادة من المواد الخام، أو الأراضي، أو المباني؛ أو الأجهزة. وجدول آخر يبين الإنتاج المتوقع من كل صناعة، طبقا لطريقة توزيع الموارد.

وإعداد برامج الإنتاج يثير مشاكل كثيرة أولها: ما هي نقطة التحرك؟

وثانيها : كيف تعرف الطريقة التي نستفيد بها من الموارد؛ وهذه هي مشكلة النمو المتوازن. أما المشكلة الثالثة، فهي مشكلة التناسق وعدم التناقض. والرابعة هي : كيف نترجم الآمال إلى وقائع ؟.

ومن ناحية التخطيط نحبذ التخطيط الجزئي على التخطيط الشامل ذلك لان النوع الثاني معرض للوقوع في أخطاء كثيرة، أي أننا نفضل التركيز على مسائل محدودة، كمستوى الصادرات أو تكوين رأس المال، أو الإنتاج الصناعي، أو إنتاج الغذاء، تاركين بقية قطاعات الاقتصاد تتأقلم مع العرض والطلب.

أن الأمر يقتضي وجود شيء من التخطيط، ذلك لان نتائج العرض والطلب ليست مقبولة كلها بالنسبة لصالح المجتمع. والتخطيط الجزئي ضروري في قطاعات الاقتصاد التي ينفلت فيها عيار العرض والطلب.

وهناك قيود ثلاثة تحدد شكل معظم برامج الإنتاج وهي :

أ- قلة رأس المال.

ب- قلة العمال المهرة.

ج- قلة النقد الأجنبي.

وليست كل الاقتصاديات تعاني من قلة رأس المال. بل لقد كانت هناك عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة - بضعة بلدان تملك رؤوس أموال كافية، ونقد أجنبى كاف، تستطيع بها تمويل برامج الاستثمار الضخمة - غير أنها كانت تفتقر على سبيل المثال إلى الأيدي العاملة

الماهرة أو إلى بعض الوسائل المادية كالصلب والاسمنت.

ومعظم البلدان المختلفة قد عادت مرة أخرى إلى وضعها المزمن الذي يتمثل في افتقارها إلى رأس مال كاف وهي مضطرة من اجل هذا إلى قصر برامج الاستثمار داخل نطاق المال الموجود، والى الحصول على مزيد من المال عن طريق تقييد الاستهلاك , ومن الضرورى إيجاد توازن سليم بين الاستثمار والمدخرات لان أي اختلاف جوهرى بينهما يؤدي إلى التضخم.

والافتقار إلى رأس المال الكافي يؤثر على اختيارنا للمشروعات وعلى الأساليب التي سنستخدمها في تنفيذ ما اخترناه من مشروعات.

ومن الممكن تنفيذ أي مشروع تقريبا عن طريق الأساليب التي تستخدم رأس المال طريقة حذرة واعية، أو بطرق اكثر رأسمالية وإذا كان رأس المال قليلا وجب على المرء أن يختار الوسائل الأقل رأسمالية. وعلى الأمم التي لديها فائض كبير من الأيدي العاملة الغير الماهرة، أن تأخذ حذرها، ذلك لأن الأجور في هذه الحالة لن تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، وفي هذه الحالة لن يكون رأس المال مثمرا إذا استخدم في أشياء تستطيع الطاقة العاملة أن تنجزها مثله، وإذا سلمنا بهذا المستوى من الأجور فان مثل هذه الاستثمارات ستعود بربح وافر على الرأسمالية غير أنها لا تفيد المجتمع ككل ذلك لأنها تضاعف من حدة التعطل ولا تضاعف الإنتاج.

وهذه الطريقة المضيعة لرأس المال تحدث في الغالب عند إدخال نظام الآلة على الزراعة، وفي منافسة الصناعات التي كانت تتم داخل أكواخ العمال، وأحيانا قد لا يضيف الاستثمار شيئا إلى كمية الإنتاج ومع ذالك

ينجذب إليه المستثمرون لأنه يوفر الأيدي العاملة. ولكننا نكرر قولنا أن من العبث – من وجهة النظر الاجتماعية – أن تستخدم الآلة في البلاد التي تستطيع فيها الأيدي العاملة الفائضة أن تنجز ما تنجزه الآلة تماما، وسيكون رأس المال أكثر إنتاجية إذا استخدم في مضاعفة فرص العمل وذلك عن طريق القيام بمشروعات لا يمكن انجازها باليد العاملة، أو حيث يكون استخدام اليد العاملة فيها ممنوعا.

وهناك أيضا مسالك يؤدي فيها رأس المال إلى مضاعفة الإنتاج القومي غير أنه يؤدي أيضا إلى زيادة للتعطل ومن أمثلة هذا ما يحدث حين يزيد الطعام المتوافر للاستهلاك نتيجة لإحلال الآلة محل الجياد والناس.

والواقع أن المحك الاقتصادي الحاسم يتركز في إجمالي الإنتاج القومي في النهاية، ويتركز أيضا فيما يحدث للمشكلة العمل أو التكاليف النقدية، ولكن ليس من السهل في واقع الحياة، ومن الناحية السياسية، أن يحول دون تبديد شيء من رأس المال حين يحل محل العمل عندما تكون التكاليف النقدية أقل، أو تشغيل الطاقة العاملة بطريقة تبديدية بدلا من رأس المال، خوفا من حدوث تعطل.

وقلة المهارات تثير من المشاكل ما تثيره قلة رأس المال، فإذا كانت المهارة شحيحة وجب الاقتصاد في استخدامها، وذلك باختيار الوسائل التي تتطلب مهارات كثيرة.

ومن أبرز الأمثلة على ضحالة المهارات عدم وجود أشخاص كثيرين يستطيعون إدارة المشروعات الضخمة، وهكذا يتحتم على البلدان

المتخلفة وهي تضع برامجها، أن تهتم بالتنظيمات المحدودة المدى بدلا من التنظيمات الضخمة، ومن الضروري أيضا أن يتحدد البرنامج الشامل بمدى المهارات الموجودة، حتى لا يحدث اضطراب أو تبديد للمال والجهد.

وهذا ينطبق بصفة خاصة على صناعة البناء. ولقد سبق أن أشرنا أن ٥٠٪ أو ٦٠٪ من الاستثمار تذهب في نفقات الإنشاء والتعمير وأن ندرة الإمكانيات الواجب توافرها للبناء هي العقبة الأساسية التي تحول دون تكوين رأس المال بصورة مرضية.

والواقع أن هذه العقبة ليست مستعصية على الحل، فليس التوسع في صناعة البناء بأصعب من التوسع في إعداد الجيش، وكل ما في الأمر أن المسألة تقتضي أن يأخذها المسئولون مأخذ الجد، ويتخذوا الإجراءات الكفيلة بتجنيد المطلوبين في عملية البناء وتدريبهم. والأمر الذي يثير الدهشة أن برامج الإنتاج كثيرا ما تفشل في تحقيق هذا الشرط.

أما فقر البلد من ناحية العملة الأجنبية فيتوقف على ما إذا كانت التنمية تتم أساسا في قطاع صادراتها، كما يتوقف على مقدار رأس المال الأجنبي الذي تستورده. وإذا كانت التنمية مركزة في القطاع المحلى (كما حدث في الهند وفي استراليا) فان العملة الأجنبية ستشكل عقبة، وفي هذه الحالة يميل المسئولون إلى الاقتصاد في استخدام الأجهزة المستوردة والمواد الخام المستوردة، كما سيحبذون تدعيم الصناعات التي تجلب نقداً أجنبيا أو توفره.

وعلى كل برنامج للتنمية أن يسعى إلى إيجاد توازن بين التجارة

الداخلية والتجارة الخارجية. وفي كثير من الأحيان نجد أن ضحالة النقد الأجنبى مرجعها عدم القدرة على تحقيق توازن بين الصناعة والزراعة، ففي حالة زيادة الإنتاج في احد هذين القطاعين، نجد أن الطلب يزيد أيضا على منتجات القطاع الثاني، وأي عجز في هذا الأمر يثقل كاهل ميزان المدفوعات.

ولاشك أن النمو السريع في الصناعة يتطلب نموا سريعا في الزراعة، فعمال الصناعة سيحتاجون إلى المزيد من الطعام، والمصانع ستحتاج إلى عمال قادمين من الريف، وسيقتضى الأمر الرجوع إلى سوق المزارعين الآخذة في الامتداد وذلك لكي تستوعب هذه السوق المنتجات الاستهلاكية. وقد يقتضى الأمر الرجوع إلى الضرائب المفروضة على المزارعين، والى مدخراتهم، وذلك لتمويل المشروعات الصناعية..

وبالمثل إذا كانت الزراعة آخذة في التوسع فإنها ستحتاج إلى صناعة آخذة في التوسع بدورها، وذلك لكي تستوعب عمالها ومنتجاتها ولكي توفر للفلاحين المزيد من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية. وركود الإنتاج الزراعي بالنسبة لكل فرد عامل في الزراعة يؤدى إلى ركود صناعي كما يؤثر على ميزان المدفوعات، ذلك لان الصناعة النامية ستحتاج إلى مزيد من الواردات، وقد تضطر إلى التخلص من فائض إنتاجها، وذلك بتصديره.

وإذا كان الإنتاج الزراعي آخذا في الازدياد، فان الإنتاج الصناعى يجب أن يسبقه في الزيادة، ذلك لأن الطلب على المصنوعات يزيد بأسرع

مما يزيد الطلب على الطعام، والنمو المتوازن لا يعني النمو بالتساوى وإنما بالنسب المنطقية، وإذا أهملنا هذا التوازن بين الزراعة والصناعة (وقد حدث هذا في استراليا وفي الأرجنتين) فان هذا يوقف سير التقدم ولقد تفادت اليابان هذا الخطأ، فأدى إلى تفوقها على البلدين السالف ذكرهما، ونجحت اليابان في التخطيط الذي حقق لها هدفها من التنمية.

لقد كانت مناقشاتنا في الصفحات السابقة قاصرة فقط على الخطط المعدة على الورق، أي على تحديد الأهداف القطاعات المختلفة للاقتصاد.

غير أن هذه الأهداف الموضوعة على الورق ليست هي كل المطلوب، أن الذي يهمنا حقا هو تلك الإجراءات التي تتخذ بالفعل التوجيه الموارد الوجهة الصحيحة، ومضاعفة الإنتاج الغذائي، وتقييد الاستهلاك والتشجيع على الاستثمار وما شاكل ذلك.

والواقع أن هذا الجزء من التخطيط هو أصعب الأجزاء جميعا، وهو أيضا أكثر الأجزاء تعرضها للإهمال، وقد يكون من السهل تنفيذ القطاع العام من الخطة، ولا يكون من السهل تنفيذ القطاع الخاص، فمن الصعب إقناع الطاقة العاملة بالاتجاه إلى القطاعات المناسبة، أو الدخول في دراسات تدريبية أو أقناع أصحاب الأعمال بالتوسع في الاستثمار، أو حث الجمهور على الادخار، أو مطالبة المزارعين بتطبيق الأساليب الحديثة أو الأجانب بلعب الدور المطلوب منهم.

تخلص من هذا إلى أن الاختبار الرهيب الحاسم لأي برنامج إنتاجي هو قدرته على التعامل مع الأفراد، أى مع القطاع الخاص، ولكن تحقق

الحكومات تعاون الأفراد فإنها تعتمد على الاستمالة وعلى القوة. وعلى الجزاء. والاستثمار لا يعدو أن يكون بمثابة التوابل التي توضع في طبق الطعام، والناس لن يستمروا طويلا في التصرف وفقا لما يقوله لهم السياسة من أن هذا يخدم صالح المجتمع، أنهم يريدون أن يشبعوا اهتماماتهم ورغباتهم الخاصة.

إن كل فرد قد يقتنع في البداية بالخطب والدعاية ولكنه يريد أن يعرف آخر الأمر ما الذي يستفيده وما الذي سيجنيه من هذه البرامج، واستخدام القوة محدود بحدود. فقد تستطيع استخدام القوة التمنع الناس من عمل أشياء لا تريدها أنت. ولكنك لا تستطيع أن تعتمد على القوة لإجبار الناس على عمل أشياء تريدها أنت - خاصة إذا كنت تعيش في ديمقراطية.

وهكذا يجب أن يكون الجزاء أو المكافأة هو الوسيلة الوحيدة التحقيق برامج التنمية. وإذا أردنا للعمال أن ينجزوا ما نريده منهم فعلينا أن نقدم لهم أجورا تتناسب مع المجهود الذي يبذلونه. وإذا أردنا لأصحاب الأعمال أن يستثمروا أموالهم فيجب أن نوفر لهم أرباحا مناسبة. وكثيرا ما تكون أفضل وسيلة لإنجاح برامج التنمية هي فرض الضرائب على النشاط الذي لا نريد تشجيعه، وتقديم معونات لأوجه النشاط التي نريد تشجيعها.

وهناك درس آخر : إذا كانت برامج الإنتاج تعتمد على تعاون القطاع الخاص وجب تحقيق خطة الإنتاج عن طريق استشارة هذا القطاع الخاص وأخذ رأيه. وليس هذا الإجراء بالمهمة السهلة على الدوام، فبعض

الحكومات في البلدان المتخلفة تبدي عداء للاستعمار الخاص عامة، وللاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، ولن تسمح لهذين الفريقين بالاشتراك في التخطيط الإنتاجي ، فالأمر إذن يتطلب تعاونا وثيقا بين الجانبين لتنفيذ البرامج المطلوبة ومن المؤكد أن بعض الملاك سيترددون في تنفيذ بعض

الاستثمارات التي تريدها الحكومة، غير أن اليابان استطاعت أن تحقق التعاون المنشود. والأمر يقتضى أيضا التعاون مع المزارعين، وهنا يقع العبء على لجان الحكومة التي تقوم بإجراء البحوث، وتحاول إقناع الفلاحين بتطوير الأساليب التي يستخدمونها في الزراعة وتقوم بإقراضهم نقودا وتسهم في تسويق منتجاتهم، ودخول المياه النقية إلى قراهم... الخ.. ولن تحقق الحكومة أغراضها ما لم تكسب ثقة المزارعين.

وبعض الحكومات تفضل تنفيذ برامجها وحدها إذا رأت من القطاع الخاص نكوصاً وترددا ورفضا، وهكذا تنشئ المزارع الجماعية وتركز جهودها في مضاعفة الإنتاج في قطاعاتها هي. ولقد انتهج الاتحاد السوفييتي هذه السياسة في عشرينيات القرن العشرين، كما انتهجتها الحكومة البريطانية في القطاع الزراعي في افريقية بدلا من أن تضاعف الإنتاج على يد المزارع الإفريقي نفسه، وعندما فشلت هذه السياسة في الاتحاد السوفييتي عادت الحكومة إلى سياسة إجبار المزارعين على العمل في المزارع الجماعية، وهناك يطلب منهم أن يفعلوا ما يملى عليهم.

القطاع العام

لابد من وجود برنامج للنفقات العامة، سواء كان برنامج الإنتاج شاملا للاقتصاد كله أم لا. وكل حكومة في العالم تضع برنامجا سنويا للإنفاق وتدمجه في الميزانية. ومعظم البلدان المتخلفة لا تقتصر هذا البرنامج على عام، وإنما تجعل الفترة الزمنية تمتد إلى أكثر من عام، وأحيانا تصل إلى خمسة أعوام، أو ستة، بل وعشرة أعوام أحيانا.. والواقع أن بعض الدول المتخلفة مطالبة بعمل ذلك كشرط لتقديم مساعدات دولية لها.

ففي عام ١٩٤٥ خصصت حكومة المملكة المتحدة مبلغ ١٢٠ مليون جنيه إسترليني لمساعدة الحكومات التابعة لها، غير أنها طالبت كل حكومة من هذه الحكومات بتقديم برنامج تبين فيه أوجه الإنفاق الخاص بالتنمية في مدي عشر سنوات. هذا وقد طلب من البلدان التي يتضمنها مشروع كولومبو أن تعرض خططها لست سنوات، وذلك في عام ١٩٥٠. هذا ويحبذ البنك الدولي الاطلاع على مثل هذه الخطط، ويعلن عن استعداده لإرسال مبعوثين إلى البلدان المتخلفة للمساعدة في إعداد هذه الخطط، بل لقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك عندما قدمت مشروع مارشال لمساعدة دول أوروبا، فلقد طلبت من كل بلد يتلقى صورة من هذا المشروع أن يقدم خطة تمتد لأربع سنوات، وتتضمن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، سواء القطاع العام فيه أو الخاص.

والواقع أن مزايا التخطيط الذي يشمل عدة سنوات هي مزايا

واضحة للعيان. وهو يتطلب قدرة على التعرف على التفاصيل التي ستتم في المستقبل. والتطلع إلى المستقبل تتيح وجود هدف، وسلسلة من المراحل والواقع أن أعداد الخطة على هذا النحو سيجعل التنسيق من أوجه النشاط المختلفة أمرا ضروريا، فالملاحظ أن يد الحكومة اليمني تجهل ما تفعله اليد اليسرى، وبذلك يتيح لها الوضع الجديد فرصة التنسيق بين الأعمال المختلفة.

غير أن للتخطيط الذي يمتد لأعوام عيوبه أيضا، إذ لا يمكن التكهن بالمستقبل، حتى ولو كان هذا المستقبل عبارة عن خمس سنوات قادمة فقد يكتشف المسئولون أن بعض البرامج قد عفا عليها الزمن بسرعة وقد ترتفع الأسعار بشدة لأن الاعتمادات المخصصة جاءت أقل من المطلوب – وبعض المشروعات يتم تنفيذها قبل الموعد المقرر لها بينما يتأجل تنفيذ البعض الآخر لعدم وجود المواد اللازمة أو العمال المهرة أو العلماء أو المال.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص يجب أن يكون برنامج القطاع العام متصلا بالقطاع الخاص بطريقة مناسبة فبرنامج المرافق العامة بأكمله

سكك حديد وموانئ، ومياه، وكهرباء،... الخ... يجب أن يلائم أغراض المستثمرين الأفراد أيضا، حتى يمكن تقديم (من التسهيلات في الوقت والمكان المناسبين والمطلوبين. وهكذا يقتضى الأمر إعداد خطة النفقات العامة وخطة الإنتاج معا حتى يتحقق التنسيق اللازم. وعلى المسئولين أن يتعرفوا على نوايا أفراد القطاع الخاص، وعلى رجال الأعمال في القطاع الخاص بدورهم أن يسهموا في تشكيل البرنامج الخاص بالقطاع العام.

وهناك بعض برامج توحي بأن الاهتمام الأكبر مركز على العاصمة،.

وأن الريف يعاني من الإهمال. فهناك برامج كثيرة التجميل المدن، وبناء مساكن لائقة بها، وتزويدها بالمدارس، والمياه، والخدمات الطبية، وقد يجيء هذا على حساب المناطق الزراعية التي يسكنها الكثيرون،وقد تضع العاصمة للريف برامج استعراضية فقط ليتفرج عليها الزائرون، مع أن الأمر يقتضي على سبيل المثال – الاهتمام بالشوارع الصغيرة التي تصل المزرعة بالسوق.

من أجل هذا يتطلب الأمر تطبيق سياسة اللامركزية في البرامج الخاصة بالمدن والريف. ويجب تشجيع المناطق الزراعية على وضع خططها الخاصة بها بنفسها.

وللتنمية داخل المجتمع ميزة أخرى، وهي أنها تحد من التبذير في إنفاق رأس المال وهو عيب من عيوب برامج كثيرة. ورأس المال في الدول المتخلفة نادر جدا لدرجة انه يجب استخدامه بحرص. وقد يقتضي الأمر في كثير من الأحيان، اختيار أرخص شيء ينجز المهمة. ومن الخطأ في هذه الحالة، بناء مدارس أو مستشفيات أو محطات حرارية لخمسين عاما قادمة، في الوقت الذي توفر فيه شيئا من النفقات إذا نحن قصرنا المدة على ثلاثين عاما فقط. وبالمثل، فإن استخدام الآلات المستعملة قد يكون أكثر ملائمة من استخدام آلات جديدة، بل وقد يكون من الأفضل شراء عتاد تعتبره الدول الأكثر تقدما عتيقا، وأن الإفراط في استخدام الاسمنت والصلب من الأخطاء الشائعة التي تقع فيها بعض الدول التي تقوم بتنفيذ برامج التنمية.

وهناك خطأ آخر تقع فيه الدولة، وهي أنها حين تفكر في الاستثمار فإنها تفكر في أشياء ملموسة، ولكنها لا تفكر في استثمار الأشخاص،

وهذا العيب ظهر واضحا في عدم وجود برامج للصحة العامة، وبرامج التعليم.

ومن الملاحظ أن العناية بالصحة وتنفيذ برامجها والاهتمام بالمواد الغذائية والقضاء على الأمراض، كل هذا يؤدي في النهاية إلى مضاعفة الإنتاج. أما التعليم فيجب، إلى جانب المدارس بأنواعها، أن تخصص الحكومة ١٪ من إنتاجها القومي للإنفاق على البحوث الزراعية والتوسع في الزراعة.

وإلى جانب الدور الذي تلعبه الحكومة في توفير رأس المال لاستخدامه في القطاع العام، نجد أنها تسهم أيضا في القطاع الخاص، وقد تضطر إلى هذا حين تلمس قلة المدخرات المحلية، واذ ذالك توفر رأس المال للزراعة المحدودة، وللتنمية الصناعية، والمرافق العامة، والإسكان وقد يجيء رأس المال هذا من المدخرات أو من الخارج.

واحتياجات الحكومات إلى المال تتزايد باستمرار، ذلك لان القطاع العام ينمو بأسرع مما ينمو الاقتصاد، ونستطيع أن نقيس هذا بمقاييس عدة بعدد الموظفين الذين تستخدمهم الحكومة، والموارد التي تستغلها، أو نسبة الضرائب على الدخل القومي.

هل النمو الاقتصادي مستحب ؟

النمو الاقتصادي له ثمنه، مثله في ذلك مثل أي شيء آخر ولو كان في الإمكان تحقيق النمو الاقتصادي دون متاعب ليدافع عنه الجميع وحبذوه. ولكن، نظرا لأن للنمو الاقتصادي عيوبه فإن الناس يختلفون في تقديره، ومن

مزايا النمو أنه يتيح أمام الإنسان فرصا أكبر للاختيار، وليست الأمر قاصراً على كون النمو يحقق مزيدا من الثروة، وليست الثروة شرطا لتوافر السعادة، مثال هذا أن الولايات المتحدة غنية ومع ذلك فهي أكثر الدول قلقا وتوترا، والنمو الاقتصادي يحقق قسطا أوفر من الحرية، ونستطيع أن نلمس هذه الحقيقة إذا نحن قارنا بين وضع الإنسان البدائي وهو يواجه الطبيعة ووضع إنسان العصر الحديث.

والنمو الاقتصادي يوفر أيضا وقت فراغ نستطيع أن ننظم به أما في المرحلة البدائية فنحن مضطرون إلى بذل الجهد الشاق ومع ذلك لا نكاد نسد رمقنا. ويتيح أيضا فرصة المفاضلة بين مزيد من الفراغ أو مزيد من السلع، والواقع أننا نختار الاثنين ونريد الاستزادة منهما.

والنمو الاقتصادي يوفر مزيدا من الخدمات، ففي الأقطار الفقيرة نجد أن الزراعة تمتص ٦٠٪ أو ٧٠٪ من السكان، أما في البلدان الغنية فإنها لا تستوعب أكثر من ١٢٪ أو ١٥٪، ويكفى هذا العدد لتوفير الغذاء المطلوب. من أجل هذا تستطيع الدول الغنية أن تجند النسبة الباقية من السكان في خدمات أخرى فتجعل منهم الأطباء، والممرضين وأطباء الأسنان، والمدرسين والممثلين؛ والفنانين، والموسيقيين وهناك أوجه نشاط كثيرة كالفن والموسيقى والفلسفة لا يمكن الاستمتاع بها إلا إذا كان هناك نمو اقتصادى وكان البلد من الغنى بحيث يستطيع أن يوفر عددا من مواطنيه لهذه الأشياء.

وقد تستفيد النساء من النمو الاقتصادي أكثر مما يستفيد الرجال، ذلك لأنه يؤثر على وضع المرأة، فهي في البلدان المتخلفة عبء على الرجل، وهي تنفق اليوم كله في أداء أشياء يمكن انجازها اليوم بالوسائل الحديثة. غير

أن النمو الاقتصادي يحررها ويتيح لها فرصة النضج والاكتمال والاستمتاع بحقوقها ككائن بشري.

ولكن لو كان النمو الاقتصادي عبارة عن مزايا فقط الدافع عنه الجميع وحبذوه غير أن الأمر على عكس ذلك، فهناك من يشيرون إلى بعض العيوب، ويفضلون المجتمعات المستقرة وهم يكرهون روح الاقتصاد، وهي شرط من شروط النمو الاقتصادي. كما يعارضون التنظيمات الضخمة لأنها تفرض نظاما صارما فعلى المرء الذي يعمل في منظمة كهذه أن يستيقظ كل يوم بانتظام ويؤدى عملا محددا لا يستطيع أن يتهاون فيه. وهم يهاجمون النمو الاقتصادي أيضا قائلين إنه يعتمد على عدم المساواة في الدخول.

الفهرس